التحول الديمقراطي بكل من الجزائر وتونس

Democratic transition in ALGERIA and TUNISIA

altahawul aldiymuqratiu bikulin min aljazayir watunis

[1] نايل شريف*

قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سوسة، سوسة، 4000، تونس.

[1] **NAIL Cherif**

Departement of law, Faculty of law and political sciences, sousse, sousse, 4000, **TUNISIA**.

nail.univ2050@gmail.com

https://orcid.org/0000-0002-0656-7214

تاريخ الاستلام: 2022/03/12 تاريخ القبول: 2022/03/17 تاريخ النشر: 2022/03/31

لتوثيق هذا المقال: أسلوب إيزو 690–2010

نايل، شريف، مارس 2022. التحول الديمقراطي بكل من الجزائر وتونس. *مجلة التراث*، المجلد 12، العدد 01، من ص01، إلى ص 43. [***E–ISSN 2602–6813 ISSN: 0339–2253***].

TO CITE THIS ARTICLE: Style ISO 690-2010

NAIL, Cherif, March 2022. Democratic transition in ALGERIA and TUNISIA. *AL TURATH Journal*. volume 12, issue 01, P 01, P43. ***[ISSN: 0339–2253 E–ISSN: 2602–6813]***.

تنبيه:

ما ورد في هذه المجلة يعبر عن آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة وتخضع كل منشورات للحماية القانونية المتعلقة بقواعد الملكية الفكرية، ويحمل أصحابها فقط كل تبعات مؤلفاتهم.

Attention:

What is stated in this journal expresses the opinions of the authors and does not necessarily reflect the views of the editorial board or university. All publications are subject to legal protection related to intellectual property rules, and their owners only bear all the consequences of their literature.

Open Access Available On:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323

OPEN ACCESS

creative commons

V .4 .0

*المؤلف المرسل: نايل شريف؛ البريد الإلكتروني: nail.univ2050@gmail.com

ملخص:

إن التحول الديمقراطي عملية متشابكة لما له التفاعلات السياسية خصوصا في المنطقة العربية اذ إرتبط بصيغتي انتقال السلطة أو تغييرها بالكامل ، ناهيك عن شروط أخرى مرتبطة بآليات بديلة في هذا التحول ومساراته. تعد موجة الربيع العربي ما هي إلا أنموذج للتغيير السياسي و التحول نحو دمقرطة الانظمة الشمولية، يعد ما في مصر وتونس و الجزائر نتيجة طبيعية وحتمية صاحبت التحولات النوعية التي أحدثها الحراك من خلال الشعوب ، إن تجربة التغيير السياسي والحراك الشعبي في كل من تونس والجزائر في ظل الافتقار للثقافة الديمقراطية الحقيقية و التداول السلمي للسلطة تعدان من التجارب الرائدة، و هذا ما حذانا لتسليط الضوء عليهما.

تعد قوة الحراك الشعبي واحترام المؤسسات لمضامين الدستور و مرجعيته هما حجر الاساس الذي جعل من المجتمع سيد القرار في البلدين، مرت عملية التحول الديمقراطي بعثرات و انتكاسات كثيرة منذ الثمانينيات، لتكلل بالنجاح بطرقها السلمية مما أكسبها تأييد المجتمع الدولي ورضا المؤسسة العسكرية لجانبها.

كلمات مفتاحية: التفاعلات السياسية، المنطقة العربية، السلطة، الحراك، الدستور.

تصنيفات JEL : P48، F16، D72

Abstract:

The democratic transition is an intertwined process due to political interactions, especially in the Arab region, because it is linked to the two forms of transfer of power or complete change, not to mention other conditions linked to the alternative mechanisms of this transformation and of his ways. The wave of the Arab Spring is only a model of political change and evolution towards the democratization of totalitarian regimes. What is in Egypt, Tunisia and Algeria is a natural and inevitable result that accompanied the qualitative transformations induced by movement across peoples. The experience of political change and the popular movement both in Tunisia and in Algeria in the face of The absence of a true democratic culture and the peaceful transfer of power are part of the pioneering experiences, and this is what led us to bring them to light.

The strength of the popular movement and the respect by the institutions for the content of the constitution and its reference are the cornerstones that have made society the master of decision-making in both countries. The process of democratic transformation has known many setbacks and setbacks since the eighties, to be successful in its peaceful ways, which earned it the support of the international community and the approval of the military establishment of its side.

Keywords: political interactions, Arab region, power, movement, constitution

JEL Classification Codes: P48 ،F16 ،D72

Résumé:

La transition démocratique est un processus imbriqué en raison des interactions politiques, en particulier dans la région arabe, car elle est liée aux deux formes de transfert de pouvoir ou de changement complet, sans parler d'autres conditions liées aux mécanismes alternatifs de cette transformation et de ses voies . La vague du printemps arabe n'est qu'un modèle de changement politique et d'évolution vers la démocratisation des régimes totalitaires.Ce qui est en Égypte, en Tunisie et en Algérie est un résultat naturel et inévitable qui a accompagné les transformations qualitatives induites par le mouvement à travers les peuples. L'expérience du changement politique et du mouvement populaire tant en Tunisie qu'en Algérie face à L'absence d'une véritable culture démocratique et la passation pacifique du pouvoir font partie des expériences pionnières, et c'est ce qui nous a poussés à les mettre en lumière.

La force du mouvement populaire et le respect par les institutions du contenu de la constitution et de sa référence sont les pierres angulaires qui ont fait de la société le maître de la prise de décision dans les deux pays. Le processus de transformation démocratique a connu de nombreux revers et déboires depuis années quatre-vingt, pour être couronnée de succès dans ses voies pacifiques, ce qui lui a valu le soutien de la communauté internationale et l'approbation de l'establishment militaire de son côté.

Mots clés: interactions politiques, région arabe, pouvoir, mouvement, constitution..

JEL Classification Codes: P48 ،F16 ،D72

مقدمة

منذ ثمانينيات القرن الماضي شهدت الدول المغاربية عامة و الجزائر و تنونس خصوصا تحولات عميقة ألقت بضلها على ثلاث مناحي الأول بناء الدولة والمؤسسات سياسيا وتنمويا، الثاني هو التحول الديمقراطي وما يتطلبه من شروط وعمليات، أما الثالث فهو المتعلق بإدارة اللاستراتيجية للصراعات والأزمات.

إن للتحول الديمقراطي دوافع وتداعيات، فانغلاق النظام السياسي على نفسهِ وعدم قدرته على استيعاب ظهور أي حراك شعبي أو قوى سياسية معارضة، فالمرحلة الراهنة تستلزم ضرورة استيعاب مطالب الحراك الشعبي وقوى المعارضة السياسية العربية مع إجراء التغييرات السياسية على مستوى الممارسة والسلوك السياسيين وبمساعدة مؤسسات أخرى فاعلة، في هذا السياق تبنت دول من المغرب العربي تونس، الجزائر، عمليات بناء ديمقراطية قائمة على أساس التحول الديمقراطي وتأسيس حكم راشد كضرورة تكيف مع مدخلات البيئتين الداخلية والخارجية، ليكون الضامن الحقيقي للانتقال نحو مرحلة جديدة من الديمقراطية وبمساعدة الحراك الشعبي نفسه؛ بدعم وتأييد المؤسسة العسكرية الفاعلة في أغلب أنظمة الحكم السياسية العربية وضمن سياق عملها الدستوري للحفاظ على أمن الدولة والمجتمع على حدٍ سواء وهذا ما تم من خلال تبني تعديلات هيكلية على نماذجها السياسية والاقتصادية تمثلت في عمليات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في كل من تونس والجزائر.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من ظهور ما عرف بثورات الربيع العربي الحاصلة عام 2011 ، لذا نحاول تتبع أداء النظام السياسي التونسي والجزائري والمغربي في الأخذ بالتعديلات الدستورية والمؤسسية لعملية التحول الديمقراطي والعمل على المحافظة على هذا التحول ومحاولة تطويره وترسيخه، عملية التحول الديمقراطي في دول من المغرب العربي (تونس والجزائر ، المغرب والإستراتيجية الدستورية والمؤسساتية التي تم تبنيها لتحقيق هذا التحول، وكذا التعديلات التي تم الأخذ بها للحفاظ على مسار الديمقراطية في محاولة لتطويرها .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في أن موجات التغيير السياسي تأخذ أشكالاً مختلفة منذ أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي عام 2011 التي بدأت بشكل حركات احتجاجية ، لتتحول شيئاً فشيء إلى ثورات شعبية عارمة باتت تهدد بقاء أنظمة الحكم السلطوية ، من هذه المنطلقات يمكن صياغة الإشكالية التالية : ما هي عملية التحول الديمقراطي التي قامت في كل من تونس و الجزائر منذ ثمانينات القرن الماضي ؟ لنقوم بشمل جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية إلى أسئلة فرعية:

1. ما هو مفهوم التحول الديمقراطي ؟

2. ما هي الدوافع و المبررات الداعية الى التحول الديمقراطية في ظل الاحادية و التعددية الحزبية ؟

.**3**كيف جرت عملية التحول الديمقراطي في كل من تونس و الجزائر؟

فرضية البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة نقترح الفرضية البحثية التي تؤكد ان التغيرات الجيوسياسية منذ التسعينيات واحداث ما عرف بثورات الربيع العربي عام 2011 ، قد مكنت كل من تونس و الجزائر من الممارسات الديمقراطية الشعبية طالما أنه يحظى بتأييد ورضا جميع أفراد المجتمع ، هذه الاحداث بمجملها تؤثر على مسار التحول الديمقراطي و تستكمل متطلبات الاصلاح السياسي الديمقراطي المنشود في البلدين.

منهجية البحث:

اعتمد الدراسة في منهجه العلمي البحثي على المنهج المقارن لتحليل ظاهرة التحول الديمقراطي النوعي الحاصل في المجتمعات العربية الرافضة للسلطوية والتحكم في ممارسة الحكم منذ ما عرف بموجات التغيير السياسي أو ثورات الربيع العربي عام 2011 ، كما إستخدمنا المنهج النظمي الوصفي لمعرفة دوافع هذه الظاهرة الديمقراطية وتأثيرات الحراك الشعبي الذي باتت تحركه موجات الاحتجاجات ، وهذا ما شهدناه في التجربتين التونسية عام 2011 و الجزائرية للعام 2019 وما سواها من التجارب .

هيكلية البحث:

انقسم البحث إلى مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات موزعة في محورين ، المحور الأول حول مفهوم التحول الديمقراطي. أما المحور الثاني فتضمن التحويل الديمقراطي في كل من تونس والجزائر.

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي ومراحله

تعتبر ظاهرة التحول الديمقراطي من بين المفاهيم الخلافية في علم السياسة بوصفه مفهوما حديثا يتميز بالمرونة وينشأ في مجتمعات مختلفة من حيث النضج السياسي، لذا نجد العلماء والباحثين أثاروا جدلا وخلافا حول تحديد مفهومه، ولندرس هذا الأخير نتناول ثلاث مطالب في هذا المبحث، حيث نتناول في المطلب الأول مفهوم التحول الديمقراطي، ثم نتناول في المطلب الثاني مراحل عملية التحول الديمقراطي، ونعالج في المبحث الثالث علاقة مفهوم التحول الديمقراطي بالمفاهيم المرتبطة به (التحول الليبرالي، الإصلاح السياسي، التنمية السياسية، التعددية السياسية).

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

يعرف المفكر العربي المغربي محمد عابد الجبري التحول الديمقراطي بأنه الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة يقوم كيانها على ثلاث أركان : [1]

– حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها لاحقا في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص

– دولة المؤسسات وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماؤهم العرقي والديني والحزبي.

– تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة، وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.

أما عالم السياسية الأمريكي فليب شميتر فيعرف التحول الديمقراطي بأنه "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سوء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر[2].

أما صاموئيل هانتجتون: فيعرفه بأنه "عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانا أو عدائها للديمقراطية ... وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح [3]

إذن عملية التحول الديمقراطي هي مجموعة من الإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، وتساهم فيها ثلاث قوى أساسية ذات دوافع مختلفة وهي النظام السياسي، المعارضة الداخلية، القوى الخارجية. ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المنتصر في الصراع . [4]

يظل التحول الديمقراطي عملية نسبية تؤدي إلى تغيير النظم السياسية من السلطوية نحو الديمقراطية حيث إن احتمال تعرض عملية التحول الديمقراطي لانتكاسات تظل واردة، ولتخفيف من هذه الأخيرة لابد من اختيار الأسلوب الأنسب لعملية التحول، وتعتبر من بين أكثر الوسائل فعالية للقيام بعملية التحول الديمقراطي الاتفاقات التفاوضية التي تضمن تقبل قواعد السياسات الديمقراطية من قبل معظم أفراد النخبة. [5]

الإنجاح عملية التحول الديمقراطي لابد من تكييف البيئة الاجتماعية التقليدية مع المتغيرات الديمقراطية الجديدة و بناء مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية ديمقراطية بدلا من المؤسسات القديمة للنظام السلطوي، وتحاشي الإنقطاعات والتراجعات والانقلابات التي تقف عند حد زعزعة البنية الاجتماعية وتفتيتها دون مواصلة مرحلة البناء الحضاري[6]

في الأخير إن الإنتقال إلى الديمقراطية يطرح من الناحية العملية أحد الاختيارين:

إما الانتقال من خلال أسلوب التدرج الذي يفسح المجال للقوى الديمقراطية في المجتمع لإنشاء مؤسسات تمثيلية ديمقراطية وإما سلوك طريق آخر غير سبيل التدرج، و إما بحمل الحاكم على التنازل تحت ضغط القوى الديمقراطية وإما بإزاحته من طرف هذه القوى نفسها. [7]

نستنتج أن عملية التحول الديمقراطي تتطلب بيئة اجتماعية حضارية ترفض همجية العنف لصالح التعامل السلمي وتتحاشى السرية الغيبية بالممارسة العلنية وترفض الوحدانية بالقبول بالتعددية[8].

المطلب الثاني: مراحل التحول الديمقراطي

وتقوم على بناء دولة قانون ذات مؤسسات سياسية واجتماعية قوية تحترم إرادة الناخبين من خلال تكريس التعددية السياسية ومبدأ التداول على السلطة إن عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة تمر بأربع مراحل للوصول إلى حكم ديمقراطي من خلال ترسيخ الهياكل والأوضاع المؤدية إلى تحول هيكلي وتغيير النظام من الحكم السلطوي[9]، وتتمثل هذه المراحل في :

المرحلة الأولى: مرحلة القضاء على النظام السلطوي.

هي الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، ويشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية . [10]

ما يمكن الإشارة إليه أن الخيار النظام السلطوي لا يؤدي بالضرورة إلى قيام نظام ديمقراطي، فهناك ديمقراطيات تجهض بمجرد ظهورها بينما لا يصل البعض الأخر إلى مرحلة التماسك والتدعيم[11].

المرحلة الثانية : أخذ قرار بالتحول أو إقامة النظام الديمقراطي.

أثناء هذه المرحلة يتم اتخاذ القرار للقيام بعملية التحول الديمقراطي وتتواجد مؤسسات النظام القديم مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، هي مرحلة خطيرة في عملية التحول الديمقراطي نظرا لازدياد خطر الإرتداد فيها إلى الحكم السلطوي، وقد وصفها المنظر البولندي في العلوم السياسية آدم برجيفورسكي "بأنها تشبه آلة الغزل **Pin Ball** فبمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلى أعلى فهي أيضا يمكن أن تعبط وتدور إلى أسفل بطريقة شديدة سريعة.[12]

المرحلة الثالثة : الترسيخ الديمقراطي

يعرف جون لينز مرحلة رسوخ الديمقراطية أنها حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب وجماعات المصالح أو أي قوى أو منظمات بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة، ببساطة فإن الديمقراطية يجب النظر إليها على أنها اللعبة الوحيدة في المدينة.[13]

تعود بداية الرسوخ الديمقراطي كما أشار كل من " جون ماري جويثير "و الفيلسوف الألماني "هيجلي جورج ويلهلم فريدريش" إلى اتفاق أعضاء النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى .[14]

المرحلة الرابعة :النضج الديمقراطي

تعتبر أعلى مراحل التطور الديمقراطي وتسعى الدولة في هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديمقراطي بالرفع من كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها من خلال عمليتين مستقلين ومترابطتين هما الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، وفي الديمقراطية الاجتماعية يجب أن يكون المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات فاعلون في عملية تقرير أي قرارات تتخذها المؤسسة، أما الديمقراطية الاقتصادية فتتضمن الوصول إلى آليات وسياسات تكفل توزيع المنافع الاقتصادية على أفراد وفئات المجتمع استنادا إلى معايير العدالة والمساواة .[15]

تهدف هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديمقراطي وزيادة قدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية لهم، غير أن واقع ممارسة الحياة السياسية أثبت فشل التزام عملية التحول الديمقراطي بالتطور وفق مراحلها الأربعة للوصول إلى مرحلة الرسوخ فالنضج، حيث أشار عالم السياسية لاري دياموند إلى فشل بعض الديمقراطيات بمجرد ظهورها في حين يتراجع بعضها كلما ازدادت رسوخا[16].

مما سبق نصل إلى أن المؤشرات التي تدل على وجود عملية التحول الديمقراطي تتمثل في :

1. **الدستور** : إنه الوثيقة الأساسية للحكم التي تحدد صلاحيات مختلف سلطات الحكم، كما ترسم حدود السلطة[17].

2. الحقوق و الحريات العامة: هي التي لا يمكن تصور وجودها خارج المجتمع ومنها على سبيل المثال حرية العمل والحرية الدينية والحق في التعليم وحرية ممارسة مهنة التجارة والصناعة... إلخ. [18]

3. التعددية السياسية : يتسم النظام الديمقراطي بالاعتراف حق المشاركة السياسية لها من خلال تكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة.

4. النظام التمثيلي: إن مبدأ التمثيل هو تجسيد للمشاركة السياسية ويتحقق به قيام السلطة الدستورية التشريعية بوصفها من أركان الدولة الوطنية الحديثة. [19]

5. التداول السلمي على السلطة : يقصد بالتداول أو التعاقب على السلطة تلك العملية التي تسمح للشيء بحلول بديل محله، ويجعل الشخص يعقب نظيره في المسؤولية والإدارة والقيادة [20].

6. نزاهة الانتخابات :

إن الانتخابات تعتبر من بين أهم وسائل السيطرة على الحكم، فمن خلالها يتم انتخاب بشكل سلمي من هم الذين سيحكمون وتعطي مشروعية للقرارات التي سيأخذوها [21]. ومنه فالانتخابات تعتبر آلية مهمة لضمان اختيار الحكام في النظام الديمقراطي، ووسيلة للتعبير عن سيادة الشعب[22]، ونظرا لما يكتسيه هذا المبدأ من أهمية كرسته الشرعية العالمية لحقوق الإنسان الصادرة في 10-12-1948 في الفقرة 03 من المادة 21 بقولها " إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة، دورية، تحري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع، أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت[23].

7. الفصل بين السلطات :

يعتبر من أهم المبادئ التي ترتكز عليها الديمقراطية، وينسب هذا المبدأ إلى الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو الذي صاغه في كتابه روح القوانين عام 1748، والذي بدأ من فكرة مفادها "أن كل إنسان يمسك بالسلطة يميل إلى إساءة استعمالها، ولا يتوقف إلا عندما يجد أمامه حدودا "ولمنع إساءة استعمال السلطة يجب ترتيب الأمور بحيث توقف السلطة السلطة[24]، ويقر الدكتور المصري سليمان الطماوي بأن مبدأ الفصل بين السلطات في تفسيره السليم – هو قاعدة من قواعد فن السياسة ومبدأ تمليه الحكمة السياسية، ذلك أنه لكي تسير مصالح الدولة سيرا حسنا وحتى تضمن الحريات الفردية فإنه من اللازم ألا تتركز السلطات كلها في يد هيئة واحدة ولو كانت نيابية تعمل باسم الشعب[25].

المطلب الثالث: علاقة التحول الديمقراطي بالمفاهيم المرتبطة به

يرتبط مفهوم التحول الديمقراطي بمجموعة من المفاهيم التي تتداخل معه من ناحية، وتختلف وتستقل عنه من ناحية أخرى منها :

1. التحول الليبرالي:

يقصد به إعادة تعريف وتوسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد بتقديم مجموعة من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف الدولة، وتتضمن هذه العملية الإفراج عن المسجونين السياسيين، والسماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام، والحد من الرقابة على الانتخابات، والتدخل فيها لصالح مرشحي الحزب الحاكم[26]. مما سبق نجد أن التحول الليبرالي يقدم فيه الحكام السلطويين مجموعة من التنازلات للإبقاء على النظام السلطوي والنخبة الحاكمة، وتعمل هذه التنازلات على تخفيف القبضة الحكومية على المجتمع بتوسيع مجال الحرية ولكن الفئة الحاكمة ما تزال هي نفسها وتستطيع أن تتراجع في قدر الحرية الذي منحته وتعد القبضة من جديد[27] .

إن حدوث التحول الليبرالي لا يتزامن مع حدوث التحول الديمقراطي، فقد يسمح الحكام في النظم السلطوية بحدوث التحول الليبرالي لتكريس شرعيتهم لكن دون إحداث تغيير في هيكل السلطة، غير أن فتح المجال أمام المزيد من الحقوق والحريات الفردية يؤدي إلى نمو طبقة وسطى ذات مستوى تعليمي معين ومعيشي جيد، ستبدأ بتقديم مطالب سياسية .[28]

2. الإصلاح السياسي :

يعني الإصلاح السياسي القيام باتخاذ إجراءات متدرجة من داخل النظام وآليات نابعة من النظام السياسي لإعادة بناءه وتشكيله، بحيث يكون قادرا على التعامل مع المتغيرات الجديدة والمتجددة المحيطة ببيئة النظام السياسي الداخلية والخارجية[29].

3. التنمية السياسية:

بدأ الاهتمام بالتنمية السياسية كموضوع دراسة في العلوم السياسية في نهاية القرن العشرين عقب الحرب العالمية الثانية، وقد اختلف الباحثون في إعطاء تعريفها فهناك من نظر إليها على أنها " التحديث السياسي" باعتبارها هي المحصلة السياسية لعمليات التحديث السوسيو – اقتصادي، أو المظهر السياسي المعبر عن هذه العمليات[30]، أما عالم السياسية الأمريكي صامويل هانتجتون فعرف "التنمية السياسية هي إسباغ الطابع المؤسسي على التنظيمات السياسية "[31].

4. التعددية السياسية :

تعتبر التعددية السياسية وسيلة وأداة لتنظيم الحياة العامة ترسى مبدأ احترام التنوع الفكري والسياسي، كما تعتبر شرطا لأي ممارسة ديمقراطية، بحيث تشارك كافة الفئات والاتجاهات والقوى داخل المجتمع في كافة أنشطته، وتحتوى التعددية السياسية على التعددية الحزبية والنقابية والإعلامية ..... الخ.

5- المجتمع المدني، الأدوار، الوظائف والانتقال الديمقراطي

لعلّه من المفيد الانتباه النقدي إلى ذلك و السعي إلى تحديد تحولاته وديناميته المفهومية في علاقته بمفاهيم اخرى كمفهوم الحزب أو الطبقة السياسية أو النخبة، خاصة إذا اعتبرناه مفهوما محوريا للتفكير في مراحل الانتقال الديمقراطي. وهذامن شأنه أن يتطلب مساءلة أبعاده الاجرائية ورهاناته التعريفية وجدواه المفهومية، وخصوبته التحليلية والبحث في استتباعات "توطينه"[32] في بيئة المنطقة العربية و التي فيها تتكثف الخصائص الثقافية و الانتروبولوجية (الوجهاء المحليون، و الفضاءات، و المكانات الاجتماعية التقليدية) الفاعلة والمؤثرة. [33]

ولعل ما يدفع أكثر لتجديد البحث في مفهوم المجتمع المدني وإشكاليات استعماله وقدراته الإجرائية هو تجاوز الثنائية المبسطة: المجتمع المدني /الدولة، ومرور الدولة الراعية أو دولة الرّفاه بسلسلة من الأزمات، وتنامي أشكال جديدة من الاحتجاجات، وتصاعد دور تكنولوجيات التواصل الحديثة في الحشد والتعبئة، وأزمة الاعتراف والشرعية المتبادلة بين الدولة وبقية الفاعلين الاجتماعيين فضلا عن التمظهرات الجديدة للروابط بين الفرد و المجتمع. [34]

المطلب الرابع: عوامل التحول الديمقراطي

يوجد عدد من العوامل والدوافع المسؤولة على انتقال العديد من الدول من نظم تسلطية إلى نظم ديمقراطية حيث يرى عالم السياسية الأمريكي جالريال ألموندو" و "باول بينغهام " أن المبادرة من أجل التغيير السياسي يمكن أن تنبع من ثلاث مصادر من النظام السياسي نفسه أي من النخبة الحاكمة، ومن الجماعات الاجتماعية في البيئة الداخلية ومن النظم السياسية في البيئة الدولية، وعادة ما تتفاعل هذه العناصر الثلاث مع بعضها البعض . [35]

الفرع الأول: العوامل الداخلية

هناك أربعة عوامل داخلية تؤدي إلى التحول الديمقراطي تتمثل في دور القيادة والنخب السياسية، وانهيار شرعية النظم التسلطية والعامل الاقتصادي، والمجتمع المدني.

1- دور القيادة والنخب السياسية

تلعب القيادة السياسية دورا هاما وحيويا في إقامة الديمقراطية، فالقيادة السياسية تبادر إلى اتخاذ قرار التحول الديمقراطي على إثر دوافع متنوعة، قد تكون نتيجة إدراك القيادة بأفضلية القيام بعملية التحول الديمقراطي لأن تمسكها بالسلطة سيؤدي إلى تكاليف مرتفعة. [36] لإنجاح عملية التحول الديمقراطي لابد على القيادة السياسية إدراك البدائل المتاحة وتحديد المسار والتوقيت والأسلوب المناسب لتغيير النظم السلطوية والبدء بعملية التحول الديمقراطي، إلى جانب توفير عوامل أخرى تتمثل في تحقيق تنامي قوة المعارضة السياسية والوضع الاقتصادي للدولة، وتنامي دور الطبقة الوسطى، وتنامي دور مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات. [37]

2- انهيار شرعية النظم التسلطية

يرى العالم الالماني ماكس فيبر أن نظام الحكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بأن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة. [38] إن الأنظمة السياسية التي تعاني من مثل هذه المشاكل تميل إلى انتهاك القواعد الدستورية والقانونية وتحويل الدستور إلى وثيقة شكلية توضع لتغطية ممارسات الحاكم وإضفاء الشرعية عليها، ولذلك من السهل إقراره ومن السهل تغييره ومن السهل خرقه . [39]

يمكن استنتاج إن الأنظمة التي ترفض انتهاج الديمقراطية تعاني من ضعف شرعيتها لذا تلجأ إلى وسائل القسر والإرغام لضمان استقرارها واستمرارها. وإذ لا ينتج هذا الخيار ولا يولد إلا المزيد من غياب الديمقراطية وانتهاك الحريات الفردية والحقوق الإنسانية الأساسية [40].

3- العامل الاقتصادي

حسب صامويل هانتجتون الذي قسم عملية التحول الديمقراطي لثلاث طرق، فالطريقة الأولى تحققت نتيجة الطفرة التي شهدتها أسعار النفط، والثانية نتيجة وصول عدد من الدول إلى مستويات نمو اقتصادية عالية ساهمت في تحقيق عملية التحول الديمقراطي، أما الثالثة فارتبطت بتحقيق النمو الاقتصادي الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول[41]، كما أن انتهاج سياسة الخصخصة قد تحول دون دفع عملية التحول الديمقراطي نتيجة انتشار ظاهرة انعدام العدالة الاجتماعية لتركيز مصادر القوة وتحديد نطاق المشاركة السياسية وقصرها على الطبقة العليا في المجتمع الى جانب خلقها لجو من الإحباط الاجتماعي والتوتر ومزيد من عدم الاستقرار. [42]

كما أن الديمقراطية شرط لرقابة سياسات الفئة الحاكمة وتصويبها ومحاسبتها وضبطها لما فيه الخير العام والتوزيع العادل بين القطاعات وفئات المجتمع، ضمانا لاستمرار التأييد والقبول الشعبي . [43]

التنمية الاقتصادية في أغلب الأحيان يكون لها تأثير إيجابي على تسهيل عملية التحول الديمقراطي، إلا في حالة تكون هذه التنمية متمركزة في يد الدولة[44].

4- المجتمع المدني

إن المجتمع المدني يتميز بالتعدد نظرا لاستخدامه في سياقات مختلفة من قبل قوى عديدة فقد عرفه "جون هول" على أنه قيمة اجتماعية ومجموعة من المؤسسات الاجتماعية في نفس الوقت[45]، كما يعرف على أنه " جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل بصورة تطوعية في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها : أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابات [46]

المجتمع المدني على هذا النحو أو ذاك يساهم في عملية تحقيق الديمقراطية من خلال السعي للحد من سلطة الدولة، وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز قيم الديمقراطية واختراق وربط المجموعات المتنافرة في الأصل، ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية[47]، مما سبق نصل إلى أن العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني علاقة وثيقة، فلا يمكن إيجاد مجتمع مدني حقيقي إلا من خلال تكريس الديمقراطية، ويتطلب توسيع نطاق الديمقراطية محليا تحديد المجتمع المدني، وتوسيع نطاقه وتفعليه بوصفه البنية التحتية للحياة السياسية، والروح التي بما تستمر هذه الحياة. [48]

الفرع الثاني : العوامل الخارجية

تعتبر العوامل الخارجية من أهم العوامل المساهمة في دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة في البلدان النامية ويمكن تقسيمها إلى أربع عوامل تتمثل في النظام الدولي وضغوط المؤسسات المالية والدولية، ظاهرة العدوى والتدخل الخارجي .

1- النظام الدولي

بدء الضغط على النظم التسلطية للقيام بعملية التحول الديمقراطي خاصة مع تخلي الاتحاد السوفيتي عن تلك النظم وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في العالم، حيث وجدت الديمقراطية مكانا لها ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي تسعى لنشرها في مختلف أنحاء العالم والتي لا تنفصل عن رغبتها في فرض هيمنتها على دول العالم، وهذا ما أكده الرئيس كليتنون في حملته الانتخابية في 1992 على أن تبني الديمقراطية سيكون على رأس أولويات إدارته وأن التحول الديمقراطي كان الموضوع الوحيد للسياسة الخارجية . [49]

لقد سادت علاقة دول العالم الثالث مع الدول المتقدمة سياسية الشرطية التي تهدف إلى الربط بين أداء الدولة على طريق الإصلاح والفوائد والمنافع التي سوف تعود عليها من ذلك الطريق [50] . وتتنوع هذه الفوائد والمنافع بين مساعدات اقتصادية

ومالية وتكنولوجيا والأخذ باقتصاد السوق، وقد تعدت الولايات المتحدة الأمريكية وسيلة المشروطية السياسية لنشر الديمقراطية إلى التدخل العسكري تحت غطاء هذه الشعارات كما حدث في العراق، وهو أسوأ الحلول وأعضمها ثمنا في الحاضر وفي المستقبل[51].

2- ضغوط المؤسسات المالية الدولية.

إن المؤسسات المالية والدولية تفرض شروط اقتصادية على الدول لتحقيق إصلاحات سياسية، كما حصل في تجربة السد العالي لمصر عبد الناصر في الستينات[52]. تساهم المؤسسات المالية منها صندوق النقد الدولي في عملية دفع التحول الديمقراطي في الدول الممنوحة من خلال التأييد المادي والمعنوي كإنشاء المشاريع التنموية بها، وفرض العقوبات الاقتصادية أو تخفيف أعباء الديون الخارجية، وتعتبر هذه الأخيرة وسيلة لممارسة الضغوط على الحكومات التسلطية ولتشجيع الديمقراطيات الناشئة .[53]

3- ظاهرة العدوى والانتشار أو المحاكاة (كرات الثلج) (الديمينو).

يقصد بتأثير العرض العملي أو العدوى أو الانتشار أو المحاكاة أو كرات الثلج أو ظاهرة الدومينو إقتداء دولة بدولة أخرى حصل فيها تحول ديمقراطي ناجح[54].

4- التدخل الخارجي.

إن تجربة التحول الديمقراطي تتمتع بالخصوصية من دولة إلى أخرى، ومن فترة إلى أخرى في الدولة الواحدة حيث يلعب كل عامل من العوامل السابقة دورا في عملية التحول الديمقراطي لكن تختلف أهميته من بلد إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى . قد تؤدي هزيمة الدولة في الحرب أو وقوعها تحت الاحتلال إلى سخط الشعب على النظام والمطالبة بتغيير الحكام، كما أنه يمكن للغزو الخارجي من بلدان ديمقراطية أن يسقط النظام السلطوي ويقيم النظام الديمقراطي.

المبحث الثاني: آثار التحول الديمقراطي في تونس و الجزائر

عرفت دول المغرب العربي (تونس، الجزائر) موجة التحول الديمقراطي في ظل ظروف ضاغطة داخلية وخارجية، وقد تبنت النظم السياسية في هذه البلدان إستراتيجيات مختلفة لدعم عملية التحول الديمقراطي من بينها الإستراتيجية المؤسسية، وسنحاول في هذه الدراسة التعرف على الإصلاحات الدستورية والمؤسسية لعملية التحول الديمقراطي في كل من تونس و الجزائر والمغرب.

المطلب الأول: دوافع ومؤشرات التحول الديمقراطي في تونس

إثر استقلال تونس سيطر الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة على الحكم بعد انتصاره على غريمه صالح بن يوسف وانتهج في عملية بناء الدولة التونسية الناشئة نظام أحادي يمثله الحزب الاشتراكي الدستوري، الذي تحول من حزب سياسي ذي طابع نضالي جماهيري إلى حزب سياسي ذا طابع بيروقراطي يعبر عن مصالح الدولة بالأساس55 ، لدراسة دوافع ومؤشرات التحول الديمقراطي في تونس نتناول في الفرع الأول دوافع التحول الديمقراطي في تونس، أما في الفرع الثاني فنتناول التحول الديمقراطي في تونس.

الفرع الاول: دوافع التحول الديمقراطي في تونس

اثر تولي زين العابدين للحكم قام بإصدار تشريع جديد للأحزاب السياسية في أفريل 1988 لتقنين الحياة الحزبية باعتبار أن الحزب تنظيم سياسي يسعى لتنظيم وتأطير المواطنين التونسيين للمشاركة في الحياة السياسية ويشترط في قيام الأحزاب السياسية حسب الفصل 8 من الدستور على" نبذ كل أشكال العنف والتطرف والعنصرية وكل أوجه التمييز ولا يجوز لأي حزب أن يستند أساسا في مستوى مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه على دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة"56..

لقد اندلعت الحركة الاحتجاجية في تونس في 17 ديسمبر 2010، ثم امتدت موجة الغضب من المناطق الداخلية في وسط البلاد وجنوبها، لتصل إلى المدن الساحلية مثل سوسة لتستقر في وسط العاصمة، مركز الثقل السياسي والاقتصادي في البلاد، واتخذت الاضطرابات أشكاة جديدة تنوعت مظاهرها، من الاحتجاجات إلى التظاهرات والاعتصامات والاضطرابات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية.57

دفعت الى عملية التحول الديمقراطي في تونس مجموعة من الدوافع الداخلية والخارجية هي:

أولا: العوامل الداخلية المؤثرة في الحركات الاحتجاجية

تنقسم هذه العوامل إلى عوامل سياسية و اجتماعية و اقتصادية:

1.العوامل السياسية: عندما عجزت مؤسسات النظام السياسية الرسمية والغير رسمية عن استقبال التطورات الاجتماعية، وتبني المطالب الاجتماعية واحتواءها، والبحث عن آليات قانونية وسياسية ملائمة لتأمين انتقال السلطة بطريقة تضمن تطور الدولة من دولة الحزب الواحد إلى دولة مؤسسات . 58

إن وجود أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة على امتداد عقدين من حكم الرئيس جعل الشباب ينتقم من الأوضاع العامة، ويخرج في حركات احتجاجية تعبر عن حالة غضب. لقد تسبب ذلك في انهيار شرعية النظام القائم نتيجة عجزه على إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الجنوبية والحدودية ، وهجرة أغلبية السكان في العاصمة و المناطق الساحلية 59. ورفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية. حتى يتمكن الشباب التونسي من المساهمة في صنع السياسات العامة، والتمثيل على مستوى المجالس المنتخبة المحلية والتشريعية، إضافة إلى التداخل بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب والوزارة، وهو من مخلفات عهد النظام السابق، ولم يبق أمام الشباب إلا التظاهر من أجل أن تتمكن الأغلبية الصامتة والمهمشة من التعبير عن سخطها 60 تجلى ذلك بعد طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق، حيث تصاعدت وتيرة الجدل الدائر في تونس بشأن مطالبة قوى سياسية ونقابية بالتمديد للرئيس زين العابدين لولاية سادسة عام 2014.

– ضعف القوى الحزبية ، وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم، حيث لم تتمكن الأحزاب السياسية في تونس من القيام بدور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية، وتمثيل المصالح ، ونقل انشغالات الشباب إلى أجندة السياسة العامة للحكومة، فأصبحت عاجزة بسبب تقادم أفكارها وأيديولوجيتها وأساليبها في الدعاية والممارسة ومختلف أشكال الفعل السياسي، وأصبحت تعيش أمراضاً داخلية كغياب الديمقراطية ، و الركض وراء المناصب والمكاسب والمصالح، رغم درجة تمثيلها الضعيفة في البرلمان . 61

– تغيب النزاهة في الانتخابات: وقد وصفتها المعارضة الأخيرة بالمهزلة، وشككت المنظمات غير الحكومية الدولية في حريتها ونزاهتها، على أساس أن نتائجها محسوبة ومعروفة، ونسبة المفاجأة فيها معدومة . 62

2.العوامل الاجتماعية: يعتبر العامل الاجتماعي من أهم العوامل التي تفسر السلوك الاحتجاجي، فأغلب الحركات الاحتجاجية التي عرفتها تونس خلال الستينات والسبعينات وانتفاضة الخبز في يناير 1984، كانت بسبب تردي الخدمات الاجتماعية والبطالة، وتفشي الفساد ، وغياب العدالة الاجتماعية، ومن أهم العوامل الاجتماعية التي ساهمت في اندلاع الثورة التونسية هي:

• البطالة –:تعتبر البطالة من أكبر العوامل الاجتماعية التي تقود إلى اندلاع الاحتجاجات والاضطرابات ، ووصل عدد المتخرجين من الجامعات بمختلف الشهادات العلمية 80 ألف متخرج، عجز اقتصاد البلاد بقطاعية العام والخاص **عن استيعابهم**. 63

• **اقتصاديا**، كان الوضع في تونس رئيسيا في اشتعال الثورة ، فرغم أنها كانت تحظى بمعدلات عالية للنمو تراوحت بين 4 و7 % خلال الأعوام الأخيرة إلا أنها كانت تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وسوء توزيع عوائد النمو، حيث تجاوزت معدلات الفقر نسبة ال24%كما بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 40 % في عام 2011، وبلغ عجز الموازنة العامة نحو 5 % ، وهي نسبة تنعكس سلبيا على مستوى الأسعار التي يتحمل عبئها المواطن البسيط ، هذا بالإضافة إلى انخفاض إسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 13 % إلى 8 %، وتراجع النمو في قطاع الصناعة بشكل ملحوظ علاوة على تفاقم مشكلة البطالة وانخفاض الأجور وزيادة التفاوت بين الطبقات . 64

العدالة الاجتماعية: تعتبر السياسة التنموية غير العادلة في تونس من أهم أسباب الاضطرابات الاجتماعية، لأنها تسبب في الفوارق الاجتماعية الضخمة ، حيث اقتصرت الاستفادة على فئة محددة من المقربين من دوائر السلطة دون غيرهم ، الأمر الذي زاد من تفاقم أوضاع الفئات محدودة الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة . 65

• **الفساد الإداري و المالي**:– يعتبر الفساد بأشكاله وأنواعه في تونس القاعدة الأساسية في التعامل مع المواطن، وقد تحول إلى داء سرطاني في جسم الإدارة والمجتمع ككل، بخاصة بعد تمركزه في البنية الفوقية للسلطة السياسية." 66

• تدهور حالة الطبقة الوسطى: شهدت تونس خلال السنوات الأخيرة من عمر النظام السابق تدهورة في الحالة المعيشية بالنسبة للطبقة الوسطى، التي تسيطر على تركيبة المجتمع التونسي بنسبة 81% من مجموع السكان 67 .

3.العوامل الاقتصادية :مثل العامل الاقتصادي البيئة الأساسية لنمو الاضطرابات، فمع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، بالاستناد إلى برامج تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي التي تبنتها تونس، بضغط من صندوق النقد والبنك الدوليين، اضافة للأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالدول الأوروبية عام 2009، أثرت في الاقتصاد التونسي تأثيرا مباشرة، وتجلى ذلك من خلال انكماش الاستثمار، وتراجع الإقبال السياحي وانخفاض استهلاك الملابس، وتفاقم المصاعب في وجه الاقتصاد التونسي. 68

ثانيا: العوامل الخارجية:

ساهمت العوامل الخارجية في تدعيم الفعل الاحتجاجي ومساندته في بيئة كانت مرشحة لموجة من الاحتجاجات، وعليه يمكن القول بأن – العوامل الخارجية – عوامل مساعدة، ومن هذه العوامل:

1. المتغيرات الإقليمية:

يقصد بها تلك المتغيرات التي جاء بها النظام الإقليمي الفرعي – بلدان الاتحاد المغاربي – حيث تعد القيود الإدارية ، والرسوم المالية ، والمضايقات الحدودية من أبرزها.

2. الإعلام والاتصالات:

– تعتبر ثورة المعلومات والاتصال والإعلام الجديد من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي، وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام التونسي، حيث اتسمت الحركة بكثرة عدد المدونين المساندين للفعل الاحتجاجي، فالشبكة المعلوماتية أدت دورا كبيرا في نشر المعلومات والصور، وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي. 69

3. منظمات المجتمع المدني العالمية:– تجلى دور هذه المنظمات من خلال الأنشطة والممارسات، أو إصدار تقارير ونشرات ضد النظام، وهما شكلا جانبا مهما من جوانب دعم مسيرة التنديد و الضغط ، وتحويل الإحباط إلى تظاهرات جماعية، ومن بين هذه المنظمات: (منظمة مراسلون بلا حدود ، الشبكة الأوربية المتوسطية لحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية ،منظمة هيومان رايس وتش) .

الفرع الثاني : التحول الديمقراطي في تونس من 1989 الى 2011.

رأى الرئيس زين العابدين لإكمال سياسته التي تبناها منذ توليه الحكم في تونس ضرورة تكريس مبدأ تدول السلطة من خلال تنظيم أول انتخابات تونسية تعددية رئاسية وتشريعية عام 1989، واستمرت جميع الانتخابات التونسية التشريعية والرئاسية تأتي في موعد واحد طيلة عهد زين العابدين، غير أن المعارضة انتقدت هذا الأمر ودعت إلى جعل الانتخابات الرئاسية والتشريعية مناسبتين متميزتين تمكنان الشعب التونسي من التعبير عن إرادته مرتين70 ، ينتخب رئيس الجمهورية التونسي لمدة خمسة سنوات خلال الثلاثين يوما الأخيرة من المدة الرئاسية انتخابا عاما، حرا ، مباشرا ، سريا بالأغلبية المطلقة للأصوات المصرح بها، الانتخابات التشريعية لعام 1989 فأجريت وفق قانون انتخابي يتم حسب نظام الاقتراع بالأغلبية في دورة واحدة، وشاركت فيها جميع الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية بما فيها حزب النهضة المحضور باستثناء الحزب الشيوعي، وقد رفضت الأحزاب المعارضة التحالف مع الحزب الحاكم لتكوين جبهة علمانية في مواجهة حزب النهضة.

كانت نتائج هذه الانتخابات سلبية بالنسبة للمعارضة، حيث لم يحصل أي حزب على أي مقعد مما أثار الشكوك حول جدية النظام في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي، وفي المقابل فاز حزب التجمع الدستوري الديمقراطي بكل مقاعد البرلمان (144)، أما القوائم المستقلة لحزب النهضة فقد حصلت على 13 % من مجموع الأصوات لتؤكد أنها أكبر حزب معارض في البلاد . 71

اعتبرت مشاركة الأحزاب السياسية في هذه الانتخابات مجرد إعادة إعطاء مشروعية للحزب الحاكم مع إقصاء المعارضة من الحياة السياسية72 ، بالنسبة للانتخابات الرئاسية لعام 1994 اتسمت بتأييد الأحزاب المعارضة لرئيس زين العابدين، الذي فاز بها بنسبة 99% من أصوات الناخبين، وتم القبض على عبد الرحمن الهاني و منصف المرزوقي لإعلانهما عن نية الترشح للرئاسيات.، الانتخابات التشريعية لعام 1994 فجرت وفق تعديل قانون الانتخابات لعام 1993، الذي أصبح يمنح قدرا من التمثيل الأحزاب المعارضة وذلك بزيادة عدد مقاعد البرلمان من 144 إلى 163، ويجري التنافس على 144 مقعدا من خلال تطبيق أسلوب القائمة المطلقة، أما المقاعد المتبقية 19 فإنه يتم توزيعها على الأحزاب التي لم يفز مرشحوها بالأغلبية في الدوائر طبقا لقاعدة النسبية وفي ضوء عدد مقاعد الأصوات التي تحصلت عليها قوائم كل حزب في المحافظات73 ، كما منح هذا القانون حق الحصول على تمويل الدولة لمختلف القوائم الحزبية المتنافسة شرط حصولها على 3 % من الأصوات لتغطية مصاريف الحملة الانتخابية، لقد جرت الانتخابات التشريعية لعام 1994 وفق القانون الجديد وفي ظل تفويض المعارضة التجمع الدستوري بتولي الحكم وقيادة المؤسسة التشريعية للدورة البرلمانية الجديدة74، وقد شاركت فيها 6 أحزاب سياسية اتسمت بضعف قاعدتها الشعبية لتأييدها للرئيس زين العابدين في الانتخابات الرئاسية. 75

جاءت نتائج هذه الانتخابات بفوز حزب التجمع الدستوري الديمقراطي ب144 مقعدا، أما 19 المقعد المخصصة لتمثيل المعارضة فقد توزعت على أربعة أحزاب هي حركة الديمقراطيين الاشتراكيين (10) ، حركة التجديد (4)، الإتحاد الديمقراطي الوحدوي (3)، حزب الوحدة الشعبية (2)، وقد اعتبرت هذه أول مشاركة للمعارضة في البرلمان، تعتبر خطوة مشاركة المعارضة في البرلمان دلالة رمزية على إنهاء احتكار الحزب الحاكم للمجلس النيابي، إلا أنه يبقى في النهاية تمثيل محدود ولا يغير كثيرا من هيمنة التجمع الدستوري الديمقراطي على مجريات نشاط المؤسسة التشريعية76

أقرت السلطة مجموعة من التعديلات على قانون الانتخابات في عام 1998، تمثلت في التراجع على شرط حصول المترشح للانتخابات الرئاسية على توقيع 30 نائبا برلمانيا على الأقل، هذا الشرط صعب على المعارضة تحقيقه الضعف وجودها داخل البرلمان، كما منح هذا التعديل الحق لرئيس أي حزب أو أمينه العام الترشح للانتخابات شرط مضي خمس سنوات على رئاسة الحزب أو أن يكون للحزب نائب على الأقل داخل البرلمان، شارك في الانتخابات الرئاسية لعام 1999 ثلاث مرشحين هم زين العابدين عن الحزب الحاكم، ومحمد بلحاج عمور زعيم حزب الوحدة الشعبية، وعبد الرحمن تليلي زعيم الإتحاد الوحدوي الديمقراطي 77.

جاءت نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 1999 بفوز الرئيس زين العابدين بأغلبية مطلقة بنسبة تأييد 99% وقد اعتبر العديد من المراقبين بأنه رغم هذه النتيجة إلى أنها تعتبر خطوة لتكريس التعددية، حيث أن الانتخاب على ثلاث أشخاص أحسن من الاستفتاء على شخص واحد ، أما الانتخابات التشريعية لعام 1999 فجرى التنافس فيها على 182 مقعدا، وفق قانون جديد يدمج بين نظامي الانتخابات بالقائمة المطلقة والتوزيع النسبي، حيث تم تطبيق نظام القائمة الحزبية المطلقة للتنافس على 148مقعدا و34 المتبقية يتم توزيعها على المعارضة المشتركة في الانتخابات حسب نسبة الأصوات المتحصل عليها من قبل كل حزب، كما تم خفض سن الانتخاب إلى 18 سنة بعد أن كان 20 سنة، إلى جانب وضع هيئة مراقبة جديدة مستقلة

(المرصد الوطني للانتخابات العامة)، غير أن تشكيلتها قد احتوت على العديد من الأشخاص الموالون للنظام مما جعلها موضع شك حسب رؤية أحزاب المعارضة ، جاءت نتائج هذه الانتخابات بفوز الحزب الحاكم على أغلبية المقاعد 148، مقابل حصول الأحزاب المعارضة على 34 مقعدا وتوزعت على أربعة أحزاب سياسية هي حركة الديمقراطيين الاشتراكيين (13) وحركة التجديد (5) وإتحاد الديمقراطيين الوحدوي (7)، بالإضافة إلى حزب الوحدة الشعبية (7) والحزب الاشتراكي للتقدم (2) ، وبهذا تكون البرلمان التونسي الجديد من خمسة أحزاب سياسية.78

نجح الشعب التونسي في إسقاط نظام حكم زين العابدين في 14 جانفي 2011، وعمل على بناء نظام جديد يرسى مبادئ ديمقراطية حقيقة، وكانت أول الخطوات تولى فؤاد المبزع الرئاسة بعدما أكد المجلس الدستوري الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية، وعند تولى المبزع الرئاسة صرح أن المصلحة العليا للبلاد تقضي تشكيل حكومة ائتلاف وطني، وبعد يومين أنشأت حكومة مؤقتة ائتلافية تحت رئاسة محمد الغنوشي لكن الشعب رفضها وطلب إبعاد جميع رموز النظام والمنتمين إلى الحزب الدستوري عن الحكم، فكون الغنوشي مرة ثانية حكومة مؤقتة في 27 /2011/01لكن الشعب رفضها أيضا، فقام محمد الغنونشي بتقديم استقالته في2011/01/27وخلفته حكومة قائد باجي السيسي الذي ضمت ممثلين عن المعارضة.

استمرت الإصلاحات في البلاد ففي 18 مارس صادق مجلس الوزراء التونسي على حل البرلمان بغرفتيه وحل المجلس الدستوري والاقتصادي، وفي 07 مارس أعلنت وزارة الداخلية التونسية إلغاء إدارة أمن الدولة والبوليس السياسي تماشيا مع قيم الثورة ومبادئها، كما تم الإفراج على المعتقلين السياسيين مع إصباغ العفو عن المفرج عنهم وهو ما يجعل العقوبة كأن لن تكن ويسمح بإدماج المفرج عنهم في الحياة السياسية .79

بالإضافة إلى إنشاء لجنة عليا للإصلاح السياسي لإعداد منظومة قانونية للعملية الانتخابية يرأسها عياض بن عاشور، وفي خطوة نحو بناء مؤسسات الدولة اتفقت الحكومة على إجراء انتخابات تأسيسية لانتخاب مجلس وطني تأسيسي ليضع دستور جديد للبلاد ويختار من أعضاءه واحد لرئاسة الدولة إلى غاية إجراء انتخابات رئاسية أو تشريعية .

وفي خطوة أخرى لتماشي مع مطالب الثورة أنشأ مجلس لحماية الثورة ووقع بيانه عدد كبير من قوى المجتمع المدني، ثم ضم إلى اللجنة العليا وأصبحت تسمى "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، وبلغ عدد أعضائها 130 عضوا بهدف ضمان تمثيل مجتمعي أوسع80 . ومن أهم ما قامت به هذه اللجنة الاتفاق على مشاريع قوانين الانتخاب، ومنح 49 حزبا الاعتراف القانوني في مارس 2011 .

- **ما بعد التحول الديمقراطي التونسي :**

استمرت الثورة التونسية في ديناميتها فبعد أن أطاحت بنظام زين العابدين تم حل الحزب الحاكم ومؤسسات النظام السابق، وبدأت مرحلة بناء مؤسسات الدولة التونسية الديمقراطية الجديدة من خلال تنظيم انتخابات المؤتمر التأسيسي في 23 /10/ 2011، وحدد عدد أعضائه ب217 عضو ويتم انتخابهم بالاقتراع العام السري ومهمته وضع دستور جديد للبلاد .

تقدمت للمشاركة في الانتخابات التأسيسية حوالي 1600 قائمة انتخابية من بينها حوالي 700 قائمة الشخصيات أو تحالفات مستقلة والبقية قائمات الأحزاب أو تحالفات أحزاب81. ويمكن أن نلاحظ ملاحظتين في هذه الانتخابات تتمثل الأولى في ارتفاع نسبة القوائم المستقلة إلى حوالي 40 %، وقدنرجع سبب إرتفاع عدد القوائم المستقلة إلى اهتزاز ثقة الشعب التونسي في الأحزاب السياسية، أما الملاحظة الثانية فهي بروز ظاهرة التحالفات الانتخابية حيث اختارها العديد من الأحزاب والمنظمات والمستقلون مثل "القطب الديمقراطي الحداثي"، الذي كونه حزب حركة التجديد وأحزاب سياسية ومنظمات غير حكومية "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات"، كما ظهر ائتلاف باسم "الائتلاف الديمقراطي المستقل "وحمل شعار " طريق السلامة "ويتزعمه عبد الحميد مورو .82

أسفرت نتائج هذه الانتخابات على فوز حزب النهضة بالمرتبة الأولى ب89 مقعدا، ثم تلاه حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية ب 29 مقعدا، وفي المرتبة الثالثة حزب العريضة الشعبية ب 26 مقعدا، ثم حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات ب20 مقعدا ثم الحزب الديمقراطي التقدمي ب 16 مقعدا ثم تلت الأحزاب الأخرى .

في قراءتنا لهذه النتائج نجد أن حزب النهضة حقق نسبة عالية حوالي النصف، ويمكن أن نرجع أسباب فوز النهضة بهذه النتيجة رغبة الشعب التونسي القيام بقطيعة نهائية مع النظام السابق لزين العابدين، إلى جانب اعتماد حزب النهضة خطاب سياسي إيديولوجي يحي الهوية التونسية التي طمسها بورقيبة ثم زين العابدين، إلى جانب تبنيه خطاب منفتح على مختلف القوى السياسية التونسية .

إذن عكست انتخابات المجلس التأسيسي رغبة ووعي الشعب التونسي في تمثيله من قبل عدد من الأحزاب المعتدلة القابلة للطرف الآخر سواء علماني أو إسلامي، ومثلت هذه الانتخابات خطوة إيجابية أنتجت سلطة تشريعية مؤقتة تعمل على صياغة دستور جديد للبلاد كما أنتجت مؤسسات انتقالية تنفيذية، تتمثل في رئيس الدولة منصف المرزوقي، وحكومة مؤقتة ائتلافية يكوها حزب النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات ويرأسها حمادي الجبالي، وتعتبر هذه المرحلة خطيرة جدا لما تستطيع أن تحدثه من ارتداد فالثورات لا تنتهي بإسقاط الحكام فهي المرحلة التمهيدية الأسهل، ولكن الأصعب هو عملية إعادة بناء النظام البديل.83

المطلب الثاني: دوافع ومؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر

اعتمدت القيادة السياسية الجزائرية بعد الاستقلال لبناء الدولة الجزائرية الناشئة على الشرعية الثورية والأحادية الحزبية الممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني، كما اعتمدت على النهج الاشتراكي لتسير البلاد وتطويرها، غير أن البلاد تعرضت في الثمانينات إلى مجموعة متنوعة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي هددت قيام الدولة الجزائرية وكادت تقوض أركانها وهزت شرعية النظام السياسي القائم آنذاك.

في ظل هذه الظروف الصعبة اتخذ الشعب الجزائري وسيلة الاحتجاجات والمظاهرات لتعبير عن سخطه وغضبه اتجاه الأوضاع السائدة، وكانت أكبر احتجاجاته مظاهرة 05 أكتوبر 1988 والتي مثلت نقطة بداية للتأريخ لمرحلة جديدة تحولت بعدها الجزائر إلى الديمقراطية من خلال إقرار القيادة السياسة لمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية للخروج من الأزمة وإعادة بناء شرعية النظام المهتزة . سنتناول في هذا المبحث دوافع ومؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر من خلال فرعين، نعالج في الفرع الأول دوافع التحول الديمقراطي وفي الفرع الثاني التحول الديمقراطي في الجزائر من 1989 الى 2019..

الفرع الاول: دوافع التحول الديمقراطي في الجزائر

بالنسبة للجزائر هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن ما ذكرناه بشأن التحول الديمقراطي التونسي وهي تذهب أساسا إلى بروز وتفاقم الأزمات الإقتصادية التي كشفت عن فشل الدول المغاربية على إيجاد سياسات إقتصادية ناجعة بإمكانها أن تساهم في حل المشاكل العالقة، حيث أن التحول الذي تم من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، لم يكن إلا في تغيير القوانين والخطابات، لكن على مستوى الميدان، بقيت الدولة تتدخل في كل شيء، وحتى في الهامش الذي منح للقطاع الخاص، مما جعل الكثير من الباحثين يؤكدون على أن الفشل الإقتصادي لم يؤدي بالضرورة إلى إتاحة الفرص الحقيقية للتحول الديمقراطي وذلك بسبب إصرار النخب الحاكمة على البقاء في سدة الحكم، بالإضافة إلى تصاعد قوة ونفوذ المجتمع المدني الذي أصبح يلقى الرواج بفعل إنغلاق النظم المغاربية وعدم قبولها بالشركاء الإجتماعيين، مما ولد لها موجة من الغضب بين أوساط الجماهير الشعبية، وأعطى بالمقابل مصداقية للمنظمات والحركات والأحزاب، أضف إلى ذلك العجز المسجل في ميزان الحساب الجاري، فبعد أن حقق في 1985 فائضا بلغ 1014 مليون دولار، سجل عجزا وتراجعا في السنة التي تلت وبلغ 2230 مليون دولار، كما انخفض العجز إلى 772 مليون دولار في 1988، ولكن بتكلفة إقتصادية وإجتماعية لا يمكن إلا أن تكون شديدة الإرتفاع، ومن ثم فإن هذا الإنخفاض مثلا تحقق على حساب الواردات التي ضغطت بشكل مستمر خلال الثمانينات، فبعد أن كانت قيمتها تقدر ب 15.367 مليون دولار في سنة 1986، و 10.116 مليون دولار في 1987، و9.637 مليون دولار فقط سنة 1988[84]، وعليه فقد نتج عن هذا الوضع المتأرجح وصول نسبة الإنكماش في الواردات في الفترة الممتدة ما بين 1986 و 1988 إلى 18.48، ولعل السبب في ذلك يعود إلى إنخفاض قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات في تلك الفترة وما صاحبه من عجز لدى الدولة في تلبية المطالب الإجتماعية المتنامية نتيجة الزيادة السكانية المعتبرة وأيضا من جراء الآلة الإنتاجية المفككة التي أصبحت عاجزة فعلا عن إستقبال عمالة جديدة لدرجة أنه بدأ التفكير في تسريح العمال وإغلاق المصانع والمؤسسات [85]، من هنا بدأت بوادر التذمر واضحة داخل الجبهة الإجتماعية وبدأت معها موجة الإحتجاجات في كل مكان، منذرة بذلك ببداية مرحلة الصراع بين القوى المعارضة التي كانت تختفي وراء تلك الحركات الإحتجاجية وركائز النظام التي بقيت مرابطة حول مقاليد الحكم، هذا دون أن نغفل أن الوضع الإقتصادي في تلك المرحلة ظهر في غاية الإفلاس حيث وصلت قيمة المديونية الخارجية ذات الأمد الطويل في سنة 1988 حوالي 23.229 مليون دولار أمريكي، أي نسبة 72.3% من حصيلة الصادرات والسلع والخدمات [86]، وقد قابل هذا الوضع الإقتصادي المتردي وضعا سياسيا أكثر تعفنا لاسيما في جانب المشاركة السياسية، حيث بدت الأزمة الواضحة، بحيث أخذت جماعات جديدة المبادرة وبدأت تطالب بإشراكها في الحكم على

نحو أقلق معاقل السلطة، وطرح فكرة شرعية النظام السياسي [87]، حيث برزت الحركات اليسارية والدينية في كل أنحاء الجزائر وبدأت تضغط بإتجاه النظام وذلك حتى يتراجع عن الإجراءات والأساليب القمعية التي يتبعها، خصوصا وأن هذه المطالب وجدت شرعيتها في الموجة العاتية التي بدأت تنتشر في كل العالم ضد الأنظمة الشمولية التي تعرت بسبب قوة تلك الضغوط، وأيضا بالنظر إلى التناقضات التي احتوتها تلك الأنظمة، حيث أن إندثار الإتحاد السوفيتي أثر سلبا على أداء الأنظمة العربية ككل بما فيهم النظام في الجزائر، حيث لم يقدر على مقاومة رياح الدمقرطة القادمة من العالم الغربي، وأصبح التحول نحو الممارسة الديمقراطية حتمية لا مفر منها، وفي هذا الإتجاه يرى الكثيرون أن التحول الذي حصل في الجزائر مع نهاية الثمانينات لم يكن بسبب الضغوط الداخلية بل العكس من ذلك تمام حيث أن العوامل الخارجية لعبت الدور الرئيسي في هذه العملية، هذا رغم إقرارنا بالتأثير المتنامي للأوضاع الداخلية وما نشأ عنه من غياب المشاركة السياسية، ولم تتوقف المسألة عند هذا الحد، بل نفس السيناريو تكرر مع الإنتخابات التشريعية في ديسمبر 1991 أين أكد الفيس فوزه الساحق، مما جعل أطراف نافذة في السلطة تتحرك بإتجاه رفض هذا الواقع، والإقدام على إلغاء نتائج الدور الأول، ومن ثم دفع أقطاب المؤسسة العسكرية بالرئيس السابق "الشاذلي بن جديد" إلى الإستقالة، وتم توقيف المسار الإنتخابي لتدخل الجزائر في دوامة من العنف لا مثيل لها في تاريخ المنطقة العربية [88]، من جهة أخرى تم طرح الكثير من الأسئلة الكبيرة حول هذه التجربة الديمقراطية الناشئة، من حيث عوامل الفشل ودوافع الإنطلاق نحو هذا التوجه، فالتجربة الجزائرية اعتبرت عند الكثير من الباحثين بمثابة النموذج الأمثل في الدول النامية، حيث بدأت قوية ومأثرة من حيث المنظومة القانونية والدستورية، وكذا الإجراءات المتخذة التي ساعدت كثيرا على تطوير الأداء الديمقراطي، غير أن المشكلة التي طرحت في تلك الفترة هي حول إنتقال الجزائر من نظام حكم شمولي يرتكز على الحزب الواحد إلى نظام متعدد الأحزاب يتجه نحو السعي إلى التحول الديمقراطي بدون عملية تحضير أو بيئة مساعدة على ذلك، مما أحدث نقاشا فكريا وسياسيا محترما بين أطراف عديدة، فمنهم من أيد إجراء إصلاحات سياسية و إقتصادية كنقطة إنطلاق ضرورية لإحداث التحول الديمقراطي، ومنهم من عارض الفكرة تماما ورفض الإستمرار في تلك الإصلاحات جملة وتفصيلا، وفضل الإبقاء على نفس الهياكل السياسية والإقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ إستقلالها سنة 1962، بينما الفريق الثالث فقد أراد أن يجمع بين المقاربتين، بمعنى أنه دافع عن إجراء الإصلاحات واعتبرها السبيل الوحيد للخروج من الأزمة التي عرفت ذروتها بخروج الجماهير إلى الشارع في الخامس من أكتوبر 1988، وفي المقابل نجد هذا الطرف يرفض أن تكون هذه الإصلاحات المعتمدة غير مقيدة أو مشروطة، وهو الأمر الذي تم إقراره كمقاربة سياسية لعملية الإنتقال في التجربة الناشئة [89].

إن البداية كانت توحي بأن هناك معالجة إضطرارية ومتسرعة تم إعتمادها من قبل النظام الحاكم كأسلوب للهروب من الضغوطات من جهة ومن جهة ثانية الدخول في مرحلة جديدة مختلفة عن سابقتها تمنح لهذه القيادات السياسية فرصة تجديد حكمهم الذي وصل إلى درجة لا تقبل الإستمرار. [90]

لقد كانت أسباب التحول في التجربة الجزائرية عديدة، ولم تختلف عن نظيرتها سواء في المغرب العربي، أو في العالم العربي ككل، بحيث أن النظام السياسي أبرز ضعفا كبيرا في الإستجابة للمطالب المجمعية إقتصاديا وسياسيا، فعلى المستوى الإقتصادي نجد أنه منذ النصف الثاني من الثمانينات من القرن الماضي بدأت الظروف الاقتصادية والإجتماعية تعرف تدهورا واضحا، وهو

ما كشفت عنه بشكل واضح المؤشرات الخاصة بالنشاط الإقتصادي، خصوصا في جانب التراجع الذي عرفه الناتج القومي بحيث أن هذا الأخير عرف خلال سنة 1988 إنخفاضا قدر ب 15%، ونفس التحليل يقال عن الناتج القومي الإجمالي، في حين كان معدل النمو الديمغرافي يصل إلى 03% الأمر الذي أشر عن حالة الإتحاد الأوروبي ومن ثم التعاطي بإيجابية مع الشروط الموضوعة من قبل دول هذا الأخير لتحقيق أبعاد هذه الشراكة، ونقصد بتلك الإيجابية هو فتح الحياة السياسية أمام أفكار التحول والإنتقال الديمقراطي، فمنطقة المغرب العربي كما هو معروف لم تبقى معزولة عما حدث في العالم من تحولات عميقة كما أشرنا سابقا، بشأن التوجه نحو دمقرطة الحياة السياسية، حيث أن رياح الديمقراطية التي هبت على أوروبا الشرقية تحديدا وصلت إلى بلدان المنطقة بقوة، وبدأت جماهيرها تشعر بضرورة مواكبة ما يحصل من تغير و تبدل، وهذا كأسلوب تعبير عن رفضها للوضع السابق الذي حبس الحركية الإجتماعية في غياهب القمع والإستبداد [91].

لقد شهدت الجزائر أقوى التحولات إذا ما قورنت بباقي دول المنطقة، حيث بدت الأحداث فيها متسارعة لدرجة أن التغير حدث بشكل متواتر ولم يراعي في ذلك عامل الزمن، فبعد أحداث أكتوبر 1988 التي هزت النظام من الداخل وطرحت عليه جملة من التحديات، وخصوصا تلك المتعلقة بضرورة الإصلاح والتغيير وذلك حتى لا يتواصل الإنزلاق والإنحراف، جاءت إستجابة السلطة سريعة ومتفاعلة نوعا ما مع الرسالة التي حملها المتظاهرون في تلك الأحداث الدامية، بحيث تم الإعلان عن إقرار دستور جديد يعكس رؤية جديدة للأوضاع، ويضع حد لدستور 1976 الذي جسد خيارات سياسية و إيديولوجية لم تعد تصلح لا داخليا ولا خارجيا، فكان دستور 23 فبراير 1989 الذي اعترف لأول مرة بالتعددية السياسية وبفكرة إقتصاد السوق، وهذا كله تجاوبا مع التغيرات العاصفة التي عرفها العالم خصوصا بعد إنتهاء الحرب الباردة وإنهيار جدار برلين [92]، ومن ثم فقد بدأت المسيرة الديمقراطية أول خطواتها من خلال تنظيم أول إنتخابات تعددية على مستوى المجالس البلدية والولائية في جوان 1990، وقد حصد من خلالها التيار الإسلامي الممثل في الجبهة الإسلامية للإنقاذ أغلب مقاعد بطريقة أثارت الكثير من الجدل [93]، ولم تنشط في إطار المجتمع المدني، وقد قدم هذا التحرك دفئا مميزا لعملية الإنفتاح بحيث شهدنا مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بروزا ملحوظا للحركة الإسلامية التي نشطت وانتشرت بشكل واسع عبر الجمعيات الخيرية والنوادي والمساجد وهذا كأسلوب لتقوية نفوذها وضغطها على الأنظمة في دول المغرب العربي ولاسيما في الجزائر والمغرب وبدرجة أقل موريتانيا، ومن ثم فقد أصبح التحدي الإسلامي يشكل أهم بعد ينبغي مراجعة دوره في عملية التحول الديمقراطي خصوصا وأن الناشطين والفاعلين في الحركة الإسلامية أظهروا وعيا كبيرا إتجاه العمل السياسي وأقبلوا على الديمقراطية بشكل غير مسبوق بعد أن كان الرفض مبدأ متجذرا في مواقفهم[94]، وبادروا منذ بداية عملية الإنفتاح إلى تنظيم أنفسهم في جمعيات وتشكيلات ذات طابع سياسي وثقافي وإجتماعي جعلتهم يقبلون على اللعبة السياسية بقوة، واستطاعوا بالمقابل أن يحتلوا الساحة ويجلبوا التأييد الواسع لبرامجهم، وفي نفس الإتجاه برزت تيارات سياسية أخرى من داخل النظام ومن خارجه تدعوا إلى ضرورة إنقاذ وحماية الديمقراطية من هذه الحركات الأصولية التي تعتبر حسب زعمهم خطرا على الديمقراطية الناشئة وأيضا على إستقرار ونمو المجتمعاتن المغاربية.

وإلى جانب الأسباب الداخلية التي ساعدت على القبول بالفكرة الديمقراطية في المنطقة المغاربية، كان هناك أيضا تقل للعوامل الخارجية والتي يمكن تعدادها حسب درجة التأثير التي تركتها على الفعل الديمقراطي في دول المغرب العربي، بحيث أن إتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي وتحول نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية خلق ضغطا متزايدا على الأنظمة التي كانت تعادي الفكر والممارسة الديمقراطية، ناهيك عن أن النظام الدولي الذي بدأ يتشكل بعد إنهيار القطبية الثنائية قام بممارسة ضغوطات كبيرة على الدول النامية بغية إجبارها على مراجعة أوضاعها الداخلية بشكل يجعلها تتوافق مع المفاهيم والمقاربات الديمقراطية المطروحة على المستوى الدولي [95].

إن الدول الفاعلة في هذا النظام لم تتوقف عند هذا الحد، بل ربطت الضغوط السياسية بالجوانب الإقتصادية بمعنى أنها اشترطت على الدول التي ترغب في الإستفادة من التمويلات والقروض أن تقوم بتوسيع عملية المشاركة السياسية وقاعدة الحريات العامة، وإلا فإنها تمتنع عن الإستجابة لطلبات المساعدة لهذه الدول وفي مقدمتها الدول العربية والمغاربية، أضف إلى ذلك أن المؤسسات النقدية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي انتهجوا نفس الطريق ومارسوا دورا ضاغطا بإتجاه إحترام حقوق الإنسان داخل البلدان الغربية، مثلهم مثل دول الإتحاد الأوروبي الذين كان لدورهم الضاغط الأثر الإيجابي في الدفع بدول المغرب العربي بإتجاه الإنفتاح السياسي والإنتقال إلى مرحلة إقتصادية ليبرالية، وقد تم تجسيد كل هذه التحولات بشكل فعلي من خلال إقرار منظومة قانونية و إقتصادية تركز كلها على فتح الأسواق المحلية وتحرير التجارة الخارجية والبدء في تفكيك نسيج العملية الإنتاجية السابقة الذي تميز بسيادة منطق الإقتصاد الموجه والإداري، ولم تكن لهذه الضغوط أثر أو نتيجة لولا الرغبة التي كانت تحدوا دول الإتحاد المغاربي في إقامة علاقات شراكة مع الاتحاد الاروبي في إطار شرعي ومؤسس أدت إلى سيادة منطق التناقضات الذي لم تستطيع أن تستوعبهم المؤسسات القائمة من حيث ضبطها وإحتوائها والإقبال على معالجتها بأسلوب ديمقراطي ناهيك على أن النظام الذي حكم البلاد مدة ثلاثين سنة لم يمتلك أية شرعية حقيقية، ولم يتمكن من خلق تقاليد ديمقراطية تضمن له التكيف مع التحولات الحاصلة. [96]

الفرع الثاني : التحول الديمقراطي في الجزائر من 1989 الى 2019

استطاعت المؤسسة العسكرية الجزائرية أن تتحكم بالحياة السياسية منذ مرحلة ما قبل التعددية السياسية عام 1989 وحتى في ظل سيطرت جبهة التحرير الوطني على مقاليد الحكم (نظام الحزب الواحد) ، لتكون القادرة على معالجة الأزمات وحسم المواقف منذ ذلك الحين كما حدث في تشرين الأول عام 1988، بسبب انتشار موجات من أعمال العنف التي بدأت باضطرابات المناطق الصناعية مع اعلان حالة الطوارئ في عموم البلاد وقتئذ .

على الرغم من تعهد الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد على المضي بالإصلاحات السياسية الشاملة وما سواها ، جاء وضع دستور عام 1989 ليدشن بدء مرحلة جديدة من التعددية السياسية مع استمرار الصراع السياسي من أجل السلطة سيما في داخل جبهة التحرير الوطني ، كونه يمثل حزب السلطة الذي لم يروم الاستمرار بالإصلاحات الحقيقية خشية من انتقالها إلى حزب سياسي آخر مهما اختلفت أيديولوجيته (الحذر من الجبهة الإسلامية للإنقاذ وما سواها) ، لا سيما منذ الانتخابات

مجالس البلدية والمحلية التي جرت في حزيران عام 1990 وفوز الجبهة بـ (853) مقعداً من إجمالي المقاعد البالغة (1541) مقعداً، وتقدمهم في (32) ولاية من مجموع (48) ولاية في الجزائر، والشيء نفسه حدث في الانتخابات التشريعية التي جرت في دورتها الأولى عام 1991 ، إذ حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على (542) مقعداً ، وجاءت حكومة سيد أحمد غزالي بدلاً من حكومة مولود حمروش وجرى اعلان حالة الطوارئ والعمل على تغيير قانون الانتخابات في ظل اعتقال زعيم جبهة الإسلامية للإنقاذ عباس مدني في الرابع من حزيران عام 1991. أما الانتخابات التشريعية التي جرت في السادس والعشرين من كانون الثاني عام 1991 فقد حصلت جبهة الإسلامية للإنقاذ على (188) مقعداً، وحصلت جبهة القوى الاشتراكية على (25) مقعداً؛ أما جبهة التحرير الوطني فقد حصلت على (15) مقعداً [97]، وجرى الابقاء على الشاذلي رئيساً للدولة بمباركة المؤسسة العسكرية، ليكون صمام أمان بوجه أي طارئ سياسي كالذي حدث في كانون الأول من عام 1991 مع ألغاء الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية عام 1992 مع حظر جبهة الإسلامية للإنقاذ من العمل السياسي في ظل فرض قانون الطوارئ أيضاً ، وتنصيب محمد بوضياف رئيساً للمجلس الأعلى للدولة في الحادي عشر من كانون الثاني للعام نفسه [98] .

لا سيما وأن هذا المجلس قد جرى تشكيله من جانب المؤسسة العسكرية التي أبعدت الشاذلي في ظل المأزق السياسي الحقيقي المتعلق من جدوى التعددية السياسية والتكوين الفكري للفاعلين السياسيين أنفسهم ؛ بسبب التناقضات ما بين آليات التعددية وأفكار أبرز القوى السياسية آنذاك [99] ، لا سيما وأن عملية الإصلاح السياسي بات النظام غير قادر على استيعابها واحتوائها مما دفع بالمؤسسة العسكرية إلى أن تتدخل عملياً ، من أجل التعاطي مع آثار العملية السياسية الديمقراطية وحالة انعدام الاستقرار المجتمعي في ظل احتدام الصراع مع قوى الإسلام السياسي ، لتنتقل عملية إدارة الدولة من مجلس رئاسي بقيادة شكلية لشخصيات من مرحلة النضال الوطني إلى رئاسة شخص عسكري منتخب بشكل ديمقراطي والتي تمثلت بمجيء قيادة اليامين زروال الذي أطلق عملية الحوار الوطني لتنتهي باستدعاء قيادة مدنية في نهاية المطاف كما سنبحثه لاحقاً ، كي تحظى بشرعية حركة التحرر التي فرضتها المؤسسة العسكرية بالمحصلة النهائية [100] .

أما الجبهة الإسلامية للإنقاذ فرأت أن تشكيل المجلس الأعلى للدولة غير المنتخب أصلاً هو التفاف على الشرعية الدستورية الحقيقية في ظل خشية السلطة الحاكمة من وصول المعارضة الإسلامية للحكم آنذاك ، وبالمحصلة النهائية جاء قرار الحكومة في حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في آذار عام 1992، كي لا تكون قوة سياسية منافسة للسلطة الحاكمة التي تدعمها المؤسسة العسكرية . وبعد اغتيال محمد بوضياف ومجيء علي كافي رئيساً للدولة بقيت مسارات التحول الديمقراطي في الجزائر متعثرة ، على الرغم من الاستناد إلى مبدأ الشرعية الثورية التي باتت أمام تحدي الواقع السياسي الجديد الذي تشهده الدولة عموماً ؛ بسبب الاستمرار في نهج التضييق على القوى السياسية المنافسة البديلة التي تروم الوصول إلى السلطة أو منافسة القائمين عليها، ولكن مجمل الإشكاليات حسمت بمجيء اليامين زروال وزير الدفاع كرئيس للدولة ، ليجري تأمين حكم العسكر المباشر من جديد بعد إجراء انتخابات الرئاسة في السادس من تشرين الثاني من العام 1995 [101] . وعلى الرغم مما جرى لم تحسم الأزمة السياسية في الجزائر بسبب إصرار الجناح المتشدد في مؤسسات الدولة للضغط على الرئيس زروال من أجل مواجهة قوى المعارضة الإسلامية بقوة ، مما أدى إلى استقالة اليامين زروال من منصب الرئاسة في الحادي عشر من أيلول عام 1998 ، ليتبعه انتخاب

عبد العزيز بوتفليقة في الخامس عشر من نيسان عام 1999 رئيساً للدولة ، وعلى أثر مجيئه للحكم قدّمَ الرئيس بوتفليقة قانون الوئام المدني في الثالث عشر من تموز عام 1999 وجرت المصادقة عليهِ من المجلس الشعبي الوطني، ثم اصدر بوتفليقة عفواً رئاسياً في يوم الاستقلال السابع والثلاثين الموافق الخامس من تموز للعام نفسه [102]، لاسيما وأن اصدار هذا القانون قد أتبعه خطوة أخرى ألا وهي إقراره باستفتاء شعبي أجري في السادس عشر من أيلول للعام نفسه ، ليكون بديلاً عن قانون الرحمة الذي أصدره الرئيس الأسبق الجنرال اليامين زروال في الخامس والعشرين من شباط عام 1995 .[103] وفي مرحلة لاحقة أعلن الرئيس بوتفليقة في الرابع عشر من آب عام 2005 ضرورة الاستفتاء على ميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية ، إذ جرى تقديمه فعلياً إلى الاستفتاء في التاسع والعشرين من أيلول للعام نفسه أيضاً ، وحصل على موافقة (97%) ليجري العمل بتنفيذه كقانون نافذ في الثامن والعشرين من شباط عام 2006 ، وذلك لإنهاء مرحلة حرب العشرية السوداء في الجزائر (الحرب الأهلية الجزائرية) من خلال منح العفو الشامل عن معظم المسئولين عن أعمال العنف التي ارتكبت آنذاك [104] .

جرت الانتخابات المحلية الجزائرية في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام 2017 ؛ ولكن اللافت للنظر هو انحسار شعبية التيار الإسلامي بعد خسارته في آخر استحقاق انتخابي ، مما يعكس حالة التراجع في معدلات التأييد لهذا التيار في الحياة السياسية العامة ، إذ لم يحصل التحالف الإسلامي المكوّن من ثلاث أحزاب هي (جبهة العدالة والتنمية وحركة النهضة وحركة البناء الوطني) سوى على رئاسة ثماني بلديات من مجموع (1541) بلدية ، أما على صعيد عضوية المجالس الولائية فلم يحصل مرشحو هذه الأحزاب على عضوية أي مجلس ولائي من مجموع الـ (48) مجلساً على مستوى ولايات (محافظات) الجزائر عموماً [105] . لا سيما وان تنظيم هذه الانتخابات المحلية كان بدافع تجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية في ظل مخاوف السلطة الحاكمة وحتى قوى المعارضة من تزايد نسبة عزوف المواطنين عنها ، في الوقت الذي عُدّت هذه الانتخابات في الترتيب السادس منذ الانفتاح السياسي نحو الديمقراطية عام 1989 ، مع الأخذ بالحسبان مشاركة أكثر من خمسين حزباً سياسياً ، إلى جانب مرشحي فئة المستقلين الذين تنافسوا في جميع البلديات والمحافظات الجزائرية ، إذ بلغ عدد المرشحين (165) ألف مرشحاً للمجالس البلدية و(16600) مرشحاً عن المحافظات ، في حين يتجاوز عدد الناخبين الذين يحق لهم بالانتخاب (22) مليوناً جزائرياً.

بالمقارنة مع الانتخابات التشريعية التي جرت مسبقاً في أيار من العام 2017 والتي لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها سوى (35 %)، لتسجل أضعف نسبة مشاركة في تاريخ التعددية الحزبية منذ إقرار دستور شباط عام 1989 أيضاً ، وبين هذا وذاك كانت هناك مقدمات على تراجع نسب المشاركة حتى في الانتخابات المحلية ، فعلي سبيل المثال جاءت نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية لعام 2012 بنسبة (44.27%) ، في الوقت الذي فاز بها مرشحو حزبا جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي بالانتخابات بفارق شاسع عن مرشحي التيار الإسلامي الذين تراجعوا أيضاً إلى مراكز متأخرة ، في ظل تقدم نسب الأحزاب العلمانية إلى المراكز الأولى ، مما يشكل مفاجأة لعموم جمهور الناخبين في تلك الانتخابات[106].

من هنا تُعّد الأزمة السياسية التي عصفت بالجزائر منذ سنوات عدة جزءًا من منظومة البُنية السلطوية التي شابها الكثير من قضايا الفساد السياسي وما سواه في ظل الافتقار للثقافة الديمقراطية والقناعة بضرورة تدشين مرحلة غير مسبوقة من التداول السلمي للسلطة ، لا سيما وأن الأزمة السياسية قد رافقها الكثير من أعمال العنف ؛ بسبب توتر العلاقة بين المشروع الديمقراطي وبُنية المجتمع السياسي والاجتماعي بأكملها ، أما محاولات قسر وإجبار تنفيذ المشروع الديمقراطي في غير مكانه الحقيقي وحتى في مجاله السياسي غير الطبيعي فقد عبّر عن عمق المأزق والخلافات السياسية التي أثرت بشكل كبير في استقرار الحياة السياسية العامة بأكملها . بمعنى أن الديمقراطية الجزائرية تفتقر للبرامج السياسية الحقيقية من جانب القوى والكتل السياسية عموماً ، مما جعلها لا تجد صدى لها في داخل كيان الأمة والمجتمع على حدٍ سواء ، من هنا بات الإخفاق الديمقراطي يرتبط في الأساس بتراجع مؤشرات الوضع الاجتماعي والاقتصادي لحالة الأمة الجزائرية التي تشهد صراع محتدم من أجل الهوية والاستقرار في مضامين السلم المدني [107] . وعلى هذا الأساس تراجعت مسألة الديمقراطية في تصنيف مستوى الأولويات ، ليحل محلها ضرورة العمل على استعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي بأنماط عمل إداري تنفيذي مختلف تماماً ، ومن ثم البدء في بناء مؤسسات الدولة الديمقراطية الحديثة من دون الاستعانة بأي مساعدة خارجية مُضافة من خلال ضرورة اشراك جميع قوى الحراك السياسي والاجتماعي في الداخل كما أسلفنا بالبحث ، لا سيما وأن السلطة الحاكمة لم تنشغل في تطوير مقومات العمل السياسي الديمقراطي ، وإنما انشغلت بصراع السلطة وكيفية الوصول إليها وضمان بقاءها فيها لأطول مدة ممكنة [108] .

ومن ناحية أخرى تعاني الجزائر من إشكالية أخرى ألا وهي ازدواجية النخبة التي وجدناها تتأرجح ما بين نمطين من أنماط الثقافة السياسية ، الأول يمثل النمط الحداثي الذي يسعى إلى مواجهة الخصوم بأفكار جديدة تجد نفسها قادرة على الاصلاح والتحديث السياسي ، أما النمط الثاني فيعكس الاتجاه التقليدي الذي مثلّه المواطن الجزائري العربي الذي يحمل ثقافة بلده المتجذرة في عمق التاريخ وليس التأثر بثقافة الغرب عموماً والمجتمع الفرنسي على وجه الخصوص[109] . لا سيما وأن الازدواجية النخبوية الحاصلة في الجزائر على وفق هذه النمطية باتت تعكس معضلة الانسداد السياسي وربما حتى المجتمعي ، ليبدأ الصراع بين هذين المزدوجين على أمل تحقيق وحدة المجتمع الجزائري وانسجامه لاحقاً ، على الرغم من استمرار التنافس الفكري بين ما هو يمثل جذور التراث التاريخي للدولة وبين ما هو يمثل التراث الغربي في ظل العمل الذي يجري حالياً لصيرورة نموذج خاص يمثل فكر وثقافة الحراك الشعبي في عصر عولمة الثقافات وتداخلها وهذا هو النمط السائد حالياً وحتى في المستقبل القريب [110] .

لذا فأن خيار الديمقراطية والتعددية السياسية والمجتمعية بات يحتاج إلى الموازنة والتنظيم ، لأن التعددية كخيار سياسي قد أثر بشكل كبير في تفاقم المشكلات والأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما سواها ، وصولاً إلى حدوث أزمة على مستوى القيادة مما جعلها تؤثر بالنتيجة بالمجتمع والنظام السياسي بأكمله [111] ، بمعنى أن مجمل هذه التطورات والتحولات السياسية والاجتماعية قد اسهمت في انتاج حالة من الحراك الشعبي خلال المرحلة اللاحقة ، لنجده يفوق ويتجاوز مضامين الحراك السياسي الذي بات يترنح في آتون الأزمة تلو الأزمة من دون أن نلحظ حالة من التقدم على مستوى البرامج الحكومية ، لاستيعاب مطالب واحتياجات الحراك الشعبي منذ عام 1999 وما بعدها . من هنا باتت التعددية السياسية منطلقاً لتوجيه مواقف السخط والرفض الشديدتين لما يحصل على مستوى المجتمع في ظل استمرار حالة التراجع على مستوى تنمية المجتمع

وتطويره أو حتى على مستوى تحديث النظام السياسي الحاكم نفسه ، والذي لم يشهد سوى تحكم طبقة سياسية بعينها على مجمل مفاصل الحياة السياسية العامة ، من هنا لحضنا حالة التراجع في نسب المشاركة بالانتخابات من جانب المواطن ، ليعكس حالة الغضب على ما هو قائم في ظل اصرار الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على الترشح لولاية رئاسية خامسة كان المقرر إجراء انتخاباتها في الثامن والعشرين من نيسان عام 2019 ، ولكن قوة الحراك الشعبي جعل موازين العلاقة بين الطبقة السياسية الحاكمة والمجتمع تختل ، وصولاً إلى النزول لمطالب الشعب الجزائري الذي أجبره على التنحي في بداية نيسان من العام نفسه ، لا سيما وان تلك المطالب التي جسدّتها موجات من الاحتجاجات والمظاهرات على مدى السبع أسابيع قد أدت في نهاية المطاف إلى كسب دعم وتأييد ورضا المؤسسة العسكرية الجزائرية لجانبها.

خاتمة

إن عملية التحول الديمقراطي في تونس و الجزائر اتسمت بدرجة كبيرة من التعقيد في كل الدول التي شهدت تحولات سياسية، ليس تفضي إلى ديمقراطية حقيقية، أو تكون بنفس الطريقة، فلا أحد يستطيع أن يدرك مآلات التحول الديمقراطي، اتفاقات هذه الاخيرة على أهداف التحول السياسي، والاقتصادي، الاجتماعي فالعمليات التي تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف تتفاوت من دولة إلى أخرى، فالدول التي يحدث فيها تحول تظهر فيها علامات مختلفة من عدم الاستقرار الحكومي والسياسي.

إن تسليط الضوء على الأدوار والوظائف التي يؤديها المجتمع في مراحل الانتقال الديمقراطي التي تتسم عادة بالتعقيد وتعدد المسارات وتباين المآلات. بعد " الربيع العربي" تغير المشهد المدني العام ببروز بوادر "انفتاح" سياسي بإدماج أطر دستورية وتأكيد علوية القانون. وقد يسرت تلك البوادر بظهور حاجيات جديدة مثل حماية الحريات والحقوق الجماعية والفردية، فتوسعت منظومة المشاركة الاجتماعية والسياسية وتصاعدت المطالب المنادية بتغيير قواعد ممارسة السلطة. كما أفضت إلى تبلور تعبيرات مدنية متنوعة فتغيرت العلاقة بالسلطة، وبكيفية إدارة الشأن العام والتعاطي مع الروابط الاجتماعية الجديدة، في ظل وجود شبكات المصالح ودوائر المناصرة التي تشكلت. يضاف إلى ذلك تنامي الاحتجاجات المواطنة خارج الأطر السياسية التقليدية للديمقراطية التي اتخذت من الشارع والساحات العامة ووسائل الإعلام التقليدي وشبكات التواصل الاجتماعي الحديثة فضاء لها. كل هذه المؤشرات تستدعي إعادة النظر في جغرافية الأدوار والوظائف التي يؤمنها المجتمع المدني عموما، بين تدعيم تماسك الفئات الاجتماعية أو تذكية التوترات بينها، والتفاوض بصيغ مختلفة حول توفير الشروط الضرورية لتأسيس الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها وتجديد ممارستها ،

تعد التجربة التونسية و الجزائرية تحولا ديمقراطيا سلميا فبالمحصلة النهائية أرغم الحراك الشعبي السلطة العسكرية في البلدين للتدخل لصالح مطالب عموم الشعب ، من هنا جاء بيان التخلي عن الرئاسة من الرئيس التونسي زين العابدين بن علي عام 2011 والرئيس عبد العزيز بوتفليقة عام 2019 ، ومن ثم العمل على إعداد دستور جديد للدولة مهمته التأسيس لمرحلة جديدة من الاصلاح الدستوري والسياسي.

من بين أهم النتائج:

-1يرتبط التحول الديمقراطي بالظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع.

-2هناك عوامل داخلية، وخارجية تحدد أسلوب، وسرعة التحول الديمقراطي.

-3يتطلب التحول الديمقراطي وجود تجسيد دستوري حقيقي، ضامنا سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والانتقال السلمي للسلطة.

وفي نهاية البحث نوصي بما يلي:

1. الالتزام بالشفافية و المساءلة القانونية.
2. بالرغم من خصوصية كل دولة، يجب الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحات في التحول الديمقراطي، لتفادي الكثير من الأخطاء، والتجاوزات والانزلاق في الصراعات، والحروب.
3. التحول الديمقراطي لحظة فاصلة في تاريخ الدول ، لذا يجب منح الجميع حق المشاركة السياسية.
4. ترسيخ مفهوم المواطنة و حوكمة المؤسسات.
5. سيادة القانون، واستقلاله عن السلطة التنفيذية، والتشريعية.
6. عملية التحول مستمرة ببناء المؤسسات، وتجسيد الطابع المؤسسي للدولة، و استقلاليتها عن شخص الحاكم.
7. وجوب تحقيق التوازن بين القوى السياسية، لضمان نجاح التحول الديمقراطي.

التهميش:

[1] محمد عابد الجابري ، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط1؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994 ، ص 86

[2] بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي "دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى"،ط1؛ القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2008، ص 29

[3] *Samuel Huntington , traduit par: Francaise burgess , Troisième vague : les Démocratisations de la fin du xx siècle (paris : édition nouveau horizon), 1996, p121*

[4] عاطف سمير فهمي إمام ، التجربة الديمقراطية في البحرين : دراسة في عقبات التحول الديمقراطي (1999 – 2004) ،رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2009، ص 21، 22.

[5] محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية،الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2005، ص 451 .

[6] عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق ،ط1؛ بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2006، ص137 .

[7] محمد عابد الجابري ، مرجع سابق ، 83.

[8] نهاد أبو القمصان ، التحول الى المجهول ومخاطر الفوضى ، دراسة ميدانية حول أثر العنف الإنتخابي على التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية للنساء ،مصر : المركز المصري لحقوق المرأة، دون تاريخ نشر، ص 20.

[9] *Mahmood Monshipouri, Democratization ,Liberalization &Human rights in the third world ,(Boulder : Lynne Rienner pubblishers), 1995, p 16*

[10] أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (1992 – 1998) ،رسالة ماجستير، معهد الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 2002، ص 22.

[11] *Larry Diamond, Political culture and democracy in developing countries (London : Lynne Rienner pubblishers), 1993, p 145.*

[12] عامر محمد الجبو، أثر القيادة على التحول الديمقراطي في تونس في الفترة من 1987 إلى 2003 ، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية بالقاهرة، 2006 ، ص 12.

[13] أميرة إبراهيم حسن دياب، مرجع سابق ، ص30

[14] ابتسام على مصطفى، التحول الديمقراطي في تركيا في الفترة ما بين عام 1990 – ديسمبر 2004 (رسالة ماجستر، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، 2007 ، ص 31

[15] محمد سعد أبو عامود ، الرأي العام والتحول الديمقراطي (ط1؛ الإسكندرية : دار الفكر الجامعي)، 2010، ص143

[16] محمد نصر مهنا، مرجع سابق ، ص 442

[17] عبد المنعم المشاط، دليل الديمقراطية (ط1؛ القاهرة : الشروق الدولية ، 2011، ص 15 .

[18] صلاح الدين فوزي، النظم السياسية وتطبيقاتها المعاصرة (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1998-1999 ، ص 350 .

[19] عبد الرحمن أحمد أبو خرس، من قضايا الإصلاح الديمقراطي في إفريقيا (السودان : مطابع شركة السودان للعملة المحدودة)، 2007، ص 9 ،10 .

[20] سرهنك حميد صالح البرزنجي، مقومات الدستور الديمقراطي وآليات الدفاع عنه (ط1؛ عمان : درا دجلة)، 2009، ص 86.

[21] محمد فهيم درويش، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد (ط1؛ القاهرة: دار النهضة العربية ، 2010 ، ص 136

[22] *William B Quand , Société et pouvoir en Algérie ,L a décennies des ruptures (Algérie ; Casbah Edition), 1999, p 190 .*

[23] عبد القادر رزيق المخادمى ، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة (ط1، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2007، ص 33، 34 .

[24] سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر تحديات وتحولات، القاهرة : دار النهضة العربية ، 2002، ص 130.

[25] محمد فهيم درويش، الشرعية الدولية لحقوق الإنسان بين سيادة السلطة وحكم القانون،ط 1، القاهرة : النسر الذهبي)، 2007، ص 44 .

[26] مبارك مبارك أحمد، القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية،ط1، القاهرة : مركز المحروسة)، 2011، ص 33.

[27] *Zbiniew Brizzinski, The grand failure : The birth and the death of communism in twentieth century،New York : Charles skribners sons), 1989, p45,46*

[28] *Kyuing Won Kim , Marx ,Shumpeter and the east Asian experience, journal of democracy , vol 5 , N°3 July 1992, p 36.*

[29] محمد سعد أبو عامود ، مرجع سابق ، ص133،134 .

[30] أحمد باي ، آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية : دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر،رسالة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة دالي إبراهيم بالجزائر ، 2008-2009 ،ص 13.

[31] عبد الغفار رشاد القصبي ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي – الكتاب الأول التنمية السياسية وبناء الأمة ، ط2 ؛ القاهرة : دون دار طبع،2006، ص129 .

[32] LUIZARD J.P, BOZZO A (SD) (2011), *Les sociétés civiles dans le monde musulman*, La découverte, Paris.

[33] KERROU M (SD), *Public et privé en Islam*, IRMC, Maisonneuve& Laroses, Paris. 2002

[34] ADDI Lahouari, *l'Algérie et la démocratie*, la découverte, Paris. 1995

[35] مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988- 2008)(أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر)، 2008-2009 ، ص 31.

[36] بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق ، ص 36

[37] فايز ربيع، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية،ط 1؛ عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع)، 2004، ص180

[38] علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،ط2، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)، 2002، ص 130

[39]علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية ، ط1، بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص57

[40]علي عباس مراد، ديمقراطية عصر العولمة ، ط1، بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007، ص101

[41]صامويل هانتجتون ، ترجمة عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين مصر ، دار سعاد الصباح، ص 120.

[42]هدى ميتكس ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث ، في على الدين هلال و إسماعيل محمود ، اتجاهات حديثة في علم السياسة ، القاهرة: منشورات اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارية العامة ، 1999 ، ص 146

[43] *Christophe jaffrelot , Démocratie d'ailleurs : Démocraties et Démocratisations hors d'occident (paris : karthala) , 2000 ,p18.*

[44]نقصد بالنمو دون التنمية أن الدولة في حالة النمو قد تحقق معدل عالي من الناتج القومي المحلي وكذا تخفض نسبة ديونها الخارجية و حتى ممكن أن تنخفض فيها نسبة البطالة والتضخم ، غير أنها من جهة لا تحقق توزيعها عادلا لناتج الدخل القومي بين الأفراد ومن جهة أخرى تفشل في رفع مستوى نصيب الفرد

[45] *John A. Hall," In Search of Civil Society" In John Holl (ed) , Civil society , Theory, History and Comparison (Cambridge ,polity press), 1995, p 2.*

[46]علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية،ط1؛ القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات)، 2004، ص 67.

[47]متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية،ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2002، ص 29.

[48]محمد عثمان الخشت ، المجتمع المدني،ط1؛ القاهرة : الأمل للطباعة والنشر، 2004، ص 93.

[49]صامويل هانتجتون، ترجمة طلعت الشايب ، تقديم صلاح قنصوه، صدام الحضارات.... إعادة صنع النظام العالمي،دون بلد الطبع : سطور،1998 ، ص310

[50]مصطفى عبد الغاني ، مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية في ضوء الحوار العربي – الأوربي، ط1؛ القاهرة : المكتبة الأكاديمية)، 2009، ص 31.

[51]مروة كرتم ، أزمة البديل الديمقراطي العربي تطيل عمر الأنظمة الاستبدادية، مداخلة في ندوة أزمة النظام العربي وإشكاليات النهضة، مؤسسة الانتشار العربي، 03- 12-2005)، ص 69.

[52]على خليفة الكواري وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية،ط1؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)، 2003، ص 244

[53]محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص450

[54]صامويل هنتجتون، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مرجع سابق، ص 168 .

[55]أحمد منيسي (محرر)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي،القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004، ص 196

[56]قسم الدراسات الانتخابية والقانونية في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، دساتير الدول العربية، مرجع سابق، ص 112

[57]عبد الرحمن مطر، تونس علي بشرعية الإنجاز، دار النورس، دمشق، 2001، ص 49.

[58]توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دار الزاوية دمشق، 1988 ، ص24

[59]سناء الشريد، مستقبل اتحاد المغارب العربي بعد الحراك المغارب ، رسالة لنيل الماجستير في القانون العام ،جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،2013، ص 11.

[60]العجمي الوريمي، الإسلاميون والسلطة في تونس، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ص 156

[61]. كمال بن يونس، "عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، السياسة الدولية ، العدد 184، مركز الدراسات السياسية والدولية ، القاهرة ، ابريل، 2011، ص 59

[62]حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006، ص326

[63]. سالم لبيض، "الدولة وأحزاب المعارضة القانونية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2010، ص 21

[64]. ناجي عبد النور، الحركة الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، المستقبل العربي، العدد 387، مركز دراسات الوحدة العربية والسنة 34، 2011، ص 31 إلى 45

[65]. أحمد مجدي، "مطالب البناء وتحديات العولمة"، مجلة المغرب الموحد، العدد 3 ، دار النشر للمغرب العربي ، تونس،2009)، ص 2.

[66]سناء الشريد، مرجع سبق ذكره، ص 20 ،21.

[67]سمير الحمادي، ربيع الغضب :مقاربة أولية، مطبعة النجاح الجديد، ط1، الدار البيضاء، 2012،ص 20.

[68]رشيد خشانة، "الحركة الاحتجاجية في تونس دوافعها اجتماعية بعد إخفاق برامج الحكومة في تحقيق حدة البطالة بين الشباب"، القدس، 11-1-2011.

[69]ناجي عبد النور، ، مرجع سبق ذكره، ص 162

[70]التقرير الاستراتيجي العربي 2004 – 2005 ، مرجع سابق ، ص 294 .

[71]جمال عبد الجواد وآخرون، مرجع سابق ، ص 17.

[72] *Omar Ben Dourou," Les Régimes Politiques et Le défi de La transition "Questions démocratique Internationales, N°10, nevembre – desembre 2004,p 58*

[73]المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي 1994، مرجع سابق، ص 76.

[74]أحمد منيسي،محرر)، مرجع سابق، ص 182

[75] *Mohamed Ridha Ben Hammed, Decentralisation et Démocratie en Tunisie,(Tunisie : Les presses de l'imprimerie officielle »,p 44*

[76]توفيق إبراهيم، حسنين، الإنتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية بالقاهرة ، العدد 113، يناير 1997،ص 26.

[77]عامر محمد الجبو ، مرجع سابق، 157 .

[78]على الصاوي، مستقبل البرلمان في العالم العربي،ط1، القاهرة : النهضة العربية)، 2000، ص 238

[79] أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، مرجع سابق ، ص 152 .

[80] نفس المرجع ، ص 153

[81] منير سويسي، الخارطة الانتخابية في تونس الجديدة أول انتخابات ديمقراطية في تونس مهد الربيع العربي .. مئات القوائم وعشرات الأحزاب (16-03-2012):

http://ar.qantara.de/%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%A5%D9%86%D8%A

[82] نفس المرجع .

[83] مصطفى عبد العزيز مرسي،" الثورات العربية والنظام العربي والصراع على الأدوار الإقليمية" . مجلة الشؤون العربية ، 147، خريف 2011 ، ص 17.

[84] إبراهيم عوض، الأزمة الإقتصادية والإحتجاج والتطور الديمقراطي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة 1990، ص08.

[85] عبد الباسط دردور، العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي، دار الأمين، القاهرة 1996، ص 62.

[86] إبراهيم عوض، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[87] صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، مديرية مطبعة الجامعة الموصل، 1986، ص334.

[88] إبراهيم البيومي غانم، الحركة الإسلامية بين المجتمع والدولة في الجزائر، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة 4، العدد 1 و 2، شتاء - ربيع 1993، ص 45.

[89] د. خيري عبد الرزاق جاسم، التحول الديمقراطي في الجزائر، مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد 15، مارس 2006.

[90] Ahmed Rouadja, Du nationalisme du FLN à l'islamisme du FIS, Le temps moderne, No 580 (Janvier- Février) 1995.

[91] محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987، ص 98.

[92] عز الدين شكري، عملية التحولات لتعدد الأحزاب في الجزائر، السياسة الدولية، العدد 98، أكتوبر 1989، ص 153.

[93] Voir : Jaque Lequin, L'intégrisme islamique mythe ou réalité, Paris, l'harmattan, 1997, p113 et 114

[94] Linz, J. J. and Stepan, Problems of democratic transition and consolidation : Southern Europe, South America and post-communist Europe, Johns Hopkins university press, Baltimore, 1996.

[95] Fuller, G. E, Islamists in the Arab world, the ..... around democracy, Carnegie endowment for international peace, Washington DC, September 2004.

[96] ثنيو نور الدين، الدولة الجزائرية: المشروع العصي، المستقبل العربي، العدد 242، أفريل 1999، ص2.

[97] عمرو عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجاً، مجلة السياسة الدولية، السنة / 35، العدد / 138، تشرين الأول 1999، ص ص66 . 67 . وكذلك ينظر : رياض الصيداوي، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، في كتاب (مجموعة باحثين)، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي / 11، ط2، بيروت، آب 1999، ص ص537 . 538 .

[98] برهان غليون (وآخرون)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الثاني 2002، ص ص96 . 97 .

[99] د. خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، سلسلة أطروحات الدكتوراه (44) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003، ص ص161 . 162 .

[100] عزمي بشارة ، الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، بيروت ، 2017 ، ص 18 .

[101] د. خميس حزام زالي، إشكالية الشرعية ...، مصدر سبق ذكره، ص168 - ص 220 .

[102] للمزيد من المعلومات يُنظر : د . محمد قيراط ، الرئيس زروال وخمس سنوات من الحكم ، اصدارات البيان ، 7 / 10 / 1998 ، ص ص 1- 2 ، تاريخ الزيارة 10 / 2 / 2022. متاح على الرابط : https://www.albayan.ae/opinions/1998-10-07-1.1023351

[103] قانون الوئام المدني الجزائري ، موقع قناة الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، تاريخ الزيارة 12 / 01 / 2021 .

[104] موسوعة الويكيبيديا للمعلومات الدولية ، موقع الموسوعة ، تاريخ الزيارة 3 / 2 / 2022 .

[105] أحمد مرواني ، مستقبل الأحزاب الإسلامية في الجزائر ، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ، موقع منتدى فكرة fikra forum ، 10 / 2 / 2022 ، ص 1 .

[106] الانتخابات المحلية بالجزائر ... المشاركون وهواجس العزوف ، موقع قناة الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، 23 / 11 / 2017 ، ص 1 .

[107] نور الدين ثنيو ، الاحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية ، ملفات خاصة ، قناة الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، تاريخ الزيارة 29 / 1 / 2022 ، ص 3 . متاح على الرابط : https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3a09df28-0aa2-4bed-aa70-3f3d6dbfbdb1

[108] المصدر نفسه ، ص 5 .

[109] أم الخير تومي ، ازدواجية النخبة في الجزائر : النخبة الاعلامية كمثال ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، السنة 32 ، العدد / 374 ، نيسان 2010 ، ص 66 .

[110] المصدر نفسه ، ص 83 .

[111] د . خيري عبد الرزاق جاسم ، مشكلة الاندماج الوطني في الجزائر ، بغداد ، 2011 ، ص 194 .

قائمة المراجع والمصادر:

1. محمد عابد الجابري ، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط1؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994.
2. بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي "دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى"،ط1؛ القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2008.
3. عاطف سمير فهمي إمام ، التجربة الديمقراطية في البحرين : دراسة في عقبات التحول الديمقراطي (1999 – 2004) ،رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2009.
4. محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية،الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2005.
5. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق ،ط1؛ بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2006.
6. نهاد أبو القمصان ، التحول الى المجهول ومخاطر الفوضى ، دراسة ميدانية حول أثر العنف الإنتخابي على التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية للنساء ،مصر : المركز المصري لحقوق المرأة، دون تاريخ نشر.
7. أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (1992 – 1998) ،رسالة ماجستير، معهد الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 2002.
8. عامر محمد الجبو، أثر القيادة على التحول الديمقراطي في تونس في الفترة من 1987 إلى 2003 ، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية بالقاهرة، 2006.
9. ابتسام على مصطفى، التحول الديمقراطي في تركيا في الفترة ما بين عام 1990 – ديسمبر 2004 (رسالة ماجستر، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة).
10. محمد سعد أبو عامود ، الرأي العام والتحول الديمقراطي (ط1؛ الإسكندرية : دار الفكر الجامعي)، 2010
11. عبد المنعم المشاط، دليل الديمقراطية (ط1؛ القاهرة : الشروق الدولية ، 2011.
12. صلاح الدين فوزي، النظم السياسية وتطبيقاتها المعاصرة (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1998-1999.
13. عبد الرحمن أحمد أبو خرس، من قضايا الإصلاح الديمقراطي في إفريقيا (السودان : مطابع شركة السودان للعملة المحدودة)، 2007.
14. سرهنك حميد صالح البرزنجي، مقومات الدستور الديمقراطي وآليات الدفاع عنه (ط1؛ عمان : درا دجلة)، 2009.
15. محمد فهيم درويش، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد (ط1؛ القاهرة: دار النهضة العربية ، 2010
16. عبد القادر رزيق المخادمى ، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة (ط1، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2007.
17. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر تحديات وتحولات، القاهرة : دار النهضة العربية ، 2002.
18. محمد فهيم درويش، الشرعية الدولية لحقوق الإنسان بين سيادة السلطة وحكم القانون،ط 1، القاهرة : النسر الذهبي)، 2007.

19.مبارك مبارك أحمد، القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية،ط1، القاهرة : مركز المحروسة)، 2011.

20.أحمد باي ، آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية : دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر،رسالة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة دالي إبراهيم بالجزائر ، 2008-2009.

21.عبد الغفار رشاد القصبي ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي – الكتاب الأول التنمية السياسية وبناء الأمة ، ط2 ؛ القاهرة : دون دار طبع،2006.

22.مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)(أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر)، 2008-2009 .

23.فايز ربيع، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية،ط 1؛ عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع)، 2004.

24.علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،ط2، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)، 2002.

25.علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، ط1، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.

26.علي عباس مراد، ديمقراطية عصر العولمة ، ط1، بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007.

27.صامويل هانتجتون ، ترجمة عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين مصر ، دار سعاد الصباح.

28.هدى ميتكس ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث ، في على الدين هلال و إسماعيل محمود ، اتجاهات حديثة في علم السياسة ، القاهرة: منشورات اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارية العامة ، 1999.

29.علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية،ط1؛ القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات)، 2004.

30.متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية،ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2002.

31.محمد عثمان الخشت ، المجتمع المدني،ط1؛ القاهرة : الأمل للطباعة والنشر، 2004.

32.صامويل هانتجتون، ترجمة طلعت الشايب ، تقديم صلاح قنصوه، صدام الحضارات.... إعادة صنع النظام العالمي،دون بلد الطبع : سطور،1998.

33.مصطفى عبد الغاني ، مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية في ضوء الحوار العربي - الأوربي، ط1؛ القاهرة : المكتبة الأكاديمية)، 2009.

34.مروة كريم ، أزمة البديل الديمقراطي العربي تطيل عمر الأنظمة الاستبدادية، مداخلة في ندوة أزمة النظام العربي وإشكاليات النهضة، مؤسسة الانتشار العربي، 03- 12-2005).

35.على خليفة الكواري وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية،ط1؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)، 2003.

36.أحمد منيسي (محرر)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004.

37.عبد الرحمن مطر، تونس علي بشرعية الإنجاز، دار النورس، دمشق، 2001.

38.توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دار الزاوية دمشق، 1988

39.سناء الشريد، مستقبل اتحاد المغارب العربي بعد الحراك المغارب ، رسالة لنيل الماجستير في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،2013.

40.العجمي الوريمي، الإسلاميون والسلطة في تونس، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي.

41. .كمال بن يونس، "عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، السياسة الدولية ، العدد 184، مركز الدراسات السياسية والدولية ، القاهرة ، ابريل، 2011.

42.حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006.

43. .سالم لبيض، "الدولة وأحزاب المعارضة القانونية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2010.

44. .ناجي عبد النور، الحركة الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، المستقبل العربي، العدد 387، مركز دراسات الوحدة العربية والسنة 34، 2011.

45. .أحمد مجدي، "مطالب البناء وتحديات العولمة"، مجلة المغرب الموحد، العدد 3 ، دار النشر للمغرب العربي ، تونس،2009).

46.سمير الحمادي، ربيع الغضب :مقاربة أولية، مطبعة النجاح الجديد، ط1، الدار البيضاء، 2012.

47.رشيد خشانة، "الحركة الاحتجاجية في تونس دوافعها اجتماعية بعد إخفاق برامج الحكومة في تحقيق حدة البطالة بين الشباب"، القدس، 11-1-2011.

48.توفيق إبراهيم، حسنين، الإنتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية بالقاهرة ، العدد 113، يناير 1997.

49.على الصاوي، مستقبل البرلمان في العالم العربي،ط1، القاهرة : النهضة العربية)، 2000.

50.منير سويسي، الخارطة الانتخابية في تونس الجديدة أول انتخابات ديمقراطية في تونس مهد الربيع العربي .. مئات القوائم وعشرات الأحزاب (16-03-2012(

51.مصطفى عبد العزيز مرسي،" الثورات العربية والنظام العربي والصراع على الأدوار الإقليمية" . مجلة الشؤون العربية ، 147، خريف 2011.

52.إبراهيم عوض، الأزمة الإقتصادية والإحتجاج والتطور الديمقراطي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة 1990.

53.عبد الباسط دردور، العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي، دار الأمين، القاهرة 1996.

54.صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، مديرية مطبعة الجامعة الموصل، 1986.

55.إبراهيم البيومي غانم، الحركة الإسلامية بين المجتمع والدولة في الجزائر، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة 4، العدد 1 و 2، شتاء - ربيع 1993.

56.خيري عبد الرزاق جاسم، التحول الديمقراطي في الجزائر، مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد 15، مارس 2006.

57.محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987.

58.عز الدين شكري، عملية التحولات لتعدد الأحزاب في الجزائر، السياسة الدولية، العدد 98، أكتوبر 1989.

59.ثنيو نور الدين، الدولة الجزائرية: المشروع العصي، المستقبل العربي، العدد 242، أفريل 1999.

60.عمرو عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجاً، مجلة السياسة الدولية، السنة / 35، العدد / 138، تشرين الأول 1999.

61.برهان غليون (وآخرون)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الثاني 2002.

62.خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، سلسلة أطروحات الدكتوراه (44) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003 .

63.عزمي بشارة ، الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، بيروت ، 2017.

64.قانون الوئام المدني الجزائري ، موقع قناة الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، تاريخ الزيارة 12 / 01 / 2021.

65.موسوعة الويكيبيديا للمعلومات الدولية ، موقع الموسوعة ، تاريخ الزيارة 3 / 2 / 2022.

66.أحمد مرواني ، مستقبل الأحزاب الإسلامية في الجزائر ، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ، موقع منتدى فكرة fikra forum، 2022 / 2 / 10 .

67.الانتخابات المحلية بالجزائر ... المشاركون وهواجس العزوف ، موقع قناة الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، 23 / 11 / 2017 .

68.نور الدين ثنيو ، الاحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية ، ملفات خاصة ، قناة الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، تاريخ الزيارة 29 / 1 / 2022. متاح على الرابط : https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3a09df28-0aa2-4bed-aa70-3f3d6dbfbdb1

69.أم الخير تومي ، ازدواجية النخبة في الجزائر : النخبة الاعلامية كمثال ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، السنة 32 ، العدد / 374 ، نيسان 2010 .

70.خيري عبد الرزاق جاسم ، مشكلة الاندماج الوطني في الجزائر ، بغداد ، 2011.

1. Samuel Huntington , traduit par: Francaise burgess , Troisième vague : les Démocratisations de la fin du xx siècle (paris : édition nouveau horizon), 1996.
2. Mahmood Monshipouri, Democratization ,Liberalization &Human rights in the third world ,(Boulder : Lynne Rienner pubblishers), 1995 .
3. Larry Diamond, Political culture and democracy in developing countries (London : Lynne Rienner pubblishers), 1993.
4. William B Quand , Société et pouvoir en Algérie ,L a décennies des ruptures (Algérie ; Casbah Edition), 1999.
5. Zbiniew Brizzinski, The grand failure : The birth and the death of communism in twentieth century،New York : Charles skribners sons).
6. Kyuing Won Kim , Marx ,Shumpeter and the east Asian experience, journal of democracy , vol 5 , N°3 July 1992.
7. LUIZARD J.P, BOZZO A (SD) (2011), Les sociétés civiles dans le monde musulman, La découverte, Paris.
8. KERROU M (SD), Public et privé en Islam, IRMC, Maisonneuve& Laroses, Paris. 2002
9. ADDI Lahouari, l'Algérie et la démocratie, la découverte, Paris. 1995
10. Christophe jaffrelot , Démocratie d'ailleurs : Démocraties et Démocratisations hors d'occident (paris : karthala) , 2000 .
11. John A. Hall," In Search of Civil Society" In John Holl (ed) , Civil society , Theory, History and Comparison (Cambridge ,polity press), 1995.
12. Omar Ben Dourou," Les Régimes Politiques et Le défi de La transition "Questions démocratique Internationales, N°10, nevembre – desembre 2004.
13. Mohamed Ridha Ben Hammed, Decentralisation et Démocratie en Tunisie,(Tunisie : Les presses de l'imprimerie officielle ».
14. Ahmed Rouadja, Du nationalisme du FLN à l'islamisme du FIS, Le temps moderne, No 580 (Janvier- Février) 1995.
15. Linz, J. J. and Stepan, Problems of democratic transition and consolidation : Southern Europe, South America and post- communist Europe, Johns Hopkins university press, Baltimore, 1996.
16. Fuller, G. E, Islamists in the Arab world, the ..... around democracy, Carnegie endowment for international peace, Washington DC, September 2004.

LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT

1. muhamad eabid aljabiri , aldiymuqratiat wahuquq al'iinsani, ta1; bayrut : markaz dirasat alwahdat alearabiat , 1994.

2. bilqis 'ahmad mansur, al'ahzab alsiyasiat waltahawul aldiymuqratiu "dirasat tatbiqiat ealaa alyaman wabilad 'ukhraa",ta1; alqahirat : maktabat madbuli , 2008.

3. eatif samir fahmi 'iimam , altajribat aldiymuqratiat fi albahrayn : dirasat fi eaqabat altahawul aldiymuqratii (1999 - 2004) ,risalat majistir , kuliyat al'iiqtisad waleulum alsiyasiat , jamieat alqahirati, 2009.

4. muhamad nasr mihna, fi alnuzum aldusturiat walsiyasiat dirasat tatbiqiati,al'iiskandariat : almaktab aljamieii alhadithi, 2005.

5. eabd alwahaab hamayd rishydu, altahawul aldiymuqratiu fi aleiraq ,ta1; bayrut : markaz aldirasat alwahdat alearabiat , 2006 .

6. nihad 'abu alqumsan , altahawul alaa almajhul wamakhatir alfawdaa , dirasat maydaniat hawl 'athar aleunf al'iintikhabii ealaa altahawul aldiymuqratii walmusharakat alsiyasiat lilnisa' ,misr : almarkaz almisrii lihuquq almar'ati, dun tarykh nashra.

7. 'amirat 'iibrahim hasan dayabi, altahawul aldiymuqratiu fi almaghrib wadawr almuasasat almalakia (1992 - 1998) ,risalat majstir, maehad alaiqtisad waleulum alsiyasiati, jamieat alqahirat , 2002.

8. eamir muhamad aljabu, 'athar alqiadat ealaa altahawul aldiymuqratii fi tunis fi alfatrat min 1987 'iilaa 2003 , risalat majistir, maehad albuhuth waldirasat alearabiat , jamieat alduwal alearabiat bialqahirati, 2006.

9. aibtisam ealaa mustafaa, altahawul aldiymuqratii fi turkia fi alfatrat ma bayn eam 1990 - disambir 2004 (risalat majistar, kuliyat al'iiqtisad waleulum alsiyasiati, jamieat alqahira).

10. muhamad saed 'abu eamud , alraay aleamu waltahawul aldiymuqratiu (ta1; al'iiskandariat : dar alfikr aljamieii), 2010

11. eabd almuneim almashati, dalil aldiymuqratia (ta1; alqahirat : alshuruq aldawliat , 2011.

12. salah aldiyn fawzi, alnuzum alsiyasiat watatbiqatuha almueasira (alqahirat : dar alnahdat alearabiat , 1998-1999 .

13. eabd alrahman 'ahmad 'abu kharsa, min qadaya al'iislah aldiymuqratii fi 'iifriqia (alsuwdan : matabie sharikat alsuwdan lileumlat almahduda), 2007.

14. sirhinak hamid salih albarzanji, muqawimat aldustur aldiymuqratii waliaat aldifae eanh (ta1; eamaan : dra dijla), 2009.

15. muhamad fahaym druysh, murtakazat alhukm aldiymuqratii waqawaeid alhukm alrashid (ta1; alqahirata: dar alnahdat alearabiat , 2010

16. eabd alqadir raziq almukhadimy , al'iislah aldiymuqratiu fi alwatan alearabii bayn alqarar alwatanii walfawdaa albanaa'a (ta1, alqahirat : dar alfajr lilnashr waltawzie , 2007 .

17. suead alsharqawi, alnuzum alsiyasiat fi alealam almueasir tahadiyat watahawulati, alqahirat : dar alnahdat alearabiat , 2002.

18. muhamad fahim darwish, alshareiat alduwliat lihuquq al'iinsan bayn siadat alsultat wahukm alqanun,t 1, alqahirat : alnasr aldhahabii), 2007.

19. mubarak mubarak 'ahmadu, alqadat aljudud wamustaqbal altahawul aldiymuqratii fi alduwal alearabiati,ta1, alqahirat : markaz almahrusa), 2011.

20. 'ahmad bay , afaq altahawul aldiymuqratii fi alealam alearabii wadawr aleawamil alkharijiat : dirasat muqaranat lihalatay aljazayir wamasr,rsalat dukturah , kuliyat aleulum alsiyasiat wal'iielam , jamieat dali 'iibrahim bialjazayir , 2008-2009.

21. eabd alghafaar rashad alqasabi , altatawur alsiyasiu waltahawul aldiymuqratiu - alkutaab al'awal altanmiat alsiyasiat wabina' al'umat , ta2 ; alqahirat : dun dar tabei,2006.

22. mistafy bileur, altahawul aldiymuqratiu fi alnuzum alsiyasiat alearabiat dirasat halat alnizam alsiyasii aljazayirii (1988- 2008)('utruhat dukturah , kuliyat aleulum alsiyasiat wal'iielami, jamieat aljazayir), 2008-2009 .

23. fayiz rabie, aldiymuqratiat bayn altaasil alfikrii walmuqarabat alsiyasiiti,t 1; eamaan : dar alhamid lilnashr waltawzie), 2004.

24. eali khalifat alkawari wakhrun, almas'alat aldiymuqratiat fi alwatan alearbii,t2, bayrut : markaz dirasat alwahdat alearabia), 2002.

25. eli eabaas muradi, almujtamae almadanii waldiymuqratiati, ta1, bayrut, majd almuasasat aljamieiat lildirasat walnashr waltawziei, 2009.

26. eli eabaas muradi, dimuqratiat easr aleawlamat , ta1, bayrut , majd almuasasat aljamieiat lildirasat walnashr waltuwzyiei, 2007.

27. samuil hantijtun , tarjamat eabd alwahaab eulubi, almawjat althaalithat liltahawul aldiymuqratii fi 'awakhir alqarn aleishrin misr , dar suead alsabahi.

28. hady muytaks , alaitijahat almueasirat fi dirasat alnuzum alsiyasiat fi dual alealam althaalith , fi ealaa aldiyn hilal w 'iismaeil mahmud , aitijahat hadithat fi eilm alsiyasat , alqahirati: manshurat allajnat aleilmiat lileulum alsiyasiat wal'iidariat aleamat , 1999.

29. eli eabd alsaadiq, mafhum almujtamae almadanii qira'at 'awwlit,ta1; alqahirati: markaz almahrusat lilnashr walkhadamat alsahufiat walmaelumat), 2004.

30. mitruk alfalha, almujtamae waldiymuqratiat waldawlat fi albuldan alearabiati,ta1; biyrut: markaz dirasat alwahdat alearabiati), 2002.

31. muhamad euthman alkhasht , almujtamae almadani,ta1; alqahirat : al'amal liltibaeat walnashri, 2004.

32. samuil hantijtun, tarjamat talaeat alshaayib , taqdim salah qunsuh, sadaam alhadarati.... 'iieadat sune alnizam alealamii,dun balad altabe : sturi,1998.

33. mustafaa eabd alghani , mustaqbal aldiymuqratiat fi albilad alearabiat fi daw' alhiwar alearabii - al'uwrbi, ta1; alqahirat : almaktabat al'akadimia), 2009.

34. marwat karim , 'azmat albadil aldiymuqratii alearabii tutil eumar al'anzimat alaistibdadiati, mudakhalatan fi nadwat 'azmat alnizam alearabii wa'iishkaliaat alnahdati, muasasat alaintishar alearabii, 03- 12-2005).

35. ealaa khalifat alkawari wakhrun, madakhil alaintiqal 'iilaa aldiymuqratiat fi albuldan alearabiati,t1; bayrut : markaz dirasat alwahdat alearabia), 2003.

36. 'ahmad minysi (muharir), altahawul aldiymuqratiu fi dual almaghrib alearabi, alqahirat: markaz aldirasat alsiyasiat wal'iistratijiati,2004.

37. eabd alrahman mutari, tunis ealii aishareiat al'iinjazi, dar alnuwris, dimashqa, 2001.

38. twfiq almadani, almujtamae almadaniu waldawlat alsiyasiat fi alwatan alearabii, dar alzaawiat dimashqa, 1988

39. sana' alsharid, mustaqbal aitihad almagharib alearabii baed alharak almagharib , risalat linayl almajistir fi alqanun aleami, jamieat muhamad alkhamis, kuliyat aleulum alqanuniat walaiqtisadiat walaijtimaeiati,2013.

40. aleajami alwrimi, al'iislamiuwn walsultat fi tunis, markaz almisbar lildirasat walbuhuthi, dibi.

41. . kamal bin yunus, "eawamil aindilae althawrat dida nizam bin eali fi tunis", alsiyasat alduwaliat , aleadad 184, markaz aldirasat alsiyasiat walduwaliat , alqahirat , abril, 2011

42. hafiz eabd alrahim, alzabuniat alsiyasiat fi almujtamae alearabii: qira'at aijtimaeiat siasiat fi tajribat albina' alwatanii bitunus, markaz dirasat alwahdat alearabiati, bayrut 2006.

43. . salim libid, "aldawlat wa'ahzab almuearadat alqanuniati", almajalat alearabiat lileulum alsiyasiati, aleadad 27 , markaz dirasat alwahdat alearabiat , bayrut, 2010.

44. . naji eabd alnuwr, alharakat alaihtijajiat fi tunis wamilad almawjat althaaniat min altahrir alsiyasi, almustaqbal alearabiu, aleadad 387, markaz dirasat alwahdat alearabiat walsanat 34, 2011.

45. . 'ahmad majdi, "matalib albina' watahadiyat aleawlamati", majalat almaghrib almuahadi, aleadad 3 , dar alnashr lilmaghrib alearabii , tuns,2009).

46. smir alhamaadi, rabie alghadab :muqarabat 'awaliatun, matbaeat alnajah aljadidi, ta1, aldaar albayda', 2012.

47. rishyd khishanat, "alharakat alaihtijajiat fi tunis dawafieuha aijtimaeiat baed 'iikhfaq baramij alhukumat fi tahqiq hidat albitalat bayn alshababi", alquds, 11-1-2011.

48. twfyq 'iibrahim, hasnin, al'iintikhabat albarlamaniat waltatawur aldiymuqratiu fi alwatan alearabii, silsilat buhuth siasiatin, markaz albuhuth waldirasat alsiyasiat bialqahirat , aleadad 113, yanayir 1997.

49. ealaa alsaawi, mustaqbal albarlaman fi alealam alearbii,t1, alqahirat : alnahdat alearabia), 2000.

50. mnir suisi, alkharitat alaintikhabiat fi tunis aljadidat 'awal aintikhabat dimuqratiat fi tunis mahd alrabie alearabiu .. miaat alqawayim waeasharat al'ahzab (16-03-2012)

51. mustafaa eabd aleaziz marsi," althawrat alearabiat walnizam alearabiu walsirae ealaa al'adwar al'iiqlimiati" . majalat alshuwuwn alearabiat , 147, kharif 2011.

52. 'iibrahim eawad, al'azmat al'iiqtisadiat wal'iihtijaj waltatawur aldiymuqrati, markaz albuhuth waldirasat alsiyasiati, alqahirat 1990.

53. eabd albasit dirdur, aleunf alsiyasiu fi aljazayir wa'azmat altahawul aldiymuqrati, dar al'amini, alqahirat 1996.

54. sadiq al'asudi, ealm al'iijtimae alsiyasiu: 'asasah wa'abeaduhu, mudiriat matbaeat aljamieat almusil, 1986.

55. 'iibrahim albayumi ghanim, alharakat al'iislamiat bayn almujtamae waldawlat fi aljazayar, almajalat alearabiat lildirasat alduwaliati, alsanat 4, aleadad 1 w 2, shita' - rabie 1993.

56. khayri eabd alrazaaq jasimi, altahawul aldiymuqratiu fi aljazayar, majalat al'iislam waldiymuqratiatu, aleadad 15, mars 2006.

57. muhamad eabd albaqi alharmasi, almujtamae waldawlat fi almaghrib alearabii, markaz dirasat alwahdat alearabiati, bayrut 1987.

58. eaz aldiyn shukri, eamaliat altahawulat litaeadud al'ahzab fi aljazayir, alsiyasat alduwliatu, aleadad 98, 'uktubar 1989.

59. thinyw nur aldiyn, aldawlat aljazayiriatu: almashrue aleasi, almustaqbal alearabii, aleadad 242, 'afril 1999.

60. eamru eabd alkarim saedawi, altaeadudiat alsiyasiat fi alealam althaalithu, aljazayir nmwdhjaan, majalat alsiyasat alduwliati, alsanat / 35, aleadad / 138, tishrin al'awal 1999.

61. birhan ghalyun (wakhrun), mustaqbal aldiymuqratiat fi aljazayir mashrue dirasat aldiymuqratiat fi albuldan alearabiat , markaz dirasat alwahdat alearabiat , bayrut , kanun althaani 2002.

62. khamis hizam waly, 'iishkaliat alshareiat fi al'anzimat alsiyasiat alearabiat mae 'iisharat 'iilaa tajribat aljazayar, silsilat 'utruhat aldukturah (44) , markaz dirasat alwahdat alearabiat , bayrut , 2003.

63. eazimi bisharat , aljaysh walsiyasat 'iishkaliaat nazariat wanamadhij earabiat , almarkaz alearabiu lil'abhath wadirasat alsiyasat , bayrut , 2017.

64. qanun alwiam almadanii aljazayirii , mawqie qanaat aljazirat , aldawhat , qatar , tarikh alziyarat 12 / 01 / 2021 .

65. musueat alwikibidya lilmaelumat alduwliat , mawqie almawsueat , tarikh alziyarat 3 / 2 / 2022 .

66. 'ahmad marwani , mustaqbal al'ahzab al'iislamiat fi aljazayir , maehad washintun lisiasat alsharq al'adnaa , mawqie muntadaa fikrat fikra forum ،10 / 2 / 2022 .

67. alaintikhabat almahaliyat bialjazayir ... almusharikun wahawajis aleuzuf , mawqie qanaat aljazirat , aldawhat , qatar , 23 / 11 / 2017 .

68. nur aldiyn thinyu , alahizab alsiyasiat fi aljazayir waltajribat aldiymuqratiat , milafaat khasat , qanaat aljazirat , aldawhat , qatar , tarikh alziyarat 29 / 1 / 2022. mutah ealaa alraabit : https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3a09df28-0aa2-4bed-aa70-3f3d6dbfbdb1

69. 'am alkhayr tumi , aizdiwajiat alnukhbat fi aljazayir : alnukhbat alaelamiat kamithal , majalat almustaqbal alearabii , markaz dirasat alwahdat alearabiat , bayrut , alsanat 32 , aleadad / 374 , nisan 2010 .

70. khayri eabd alrazaaq jasim , mushkilat alaindimaj alwatanii fi aljazayir , baghdad , 2011

OPEN ACCESS

creative commons

V .4.0

JOURNAL INDEXING

مَجَلَّةُ اَلتُّرَاثْ

AL TVRATH Journal (ALTJ)

ثلاثية، دولية، دورية، محكمة، تعنى بالدراسات الإنسانية والإجتماعية

متعددة التخصصات، متعددة اللغات

Trimestral, International, Periodic And Arbitrated Manner, Devoted To Human And Social Studies

Multidisciplinary, Multilingual.

LEGAL DEPOSIT: 2011- 1934 **ISSN: 2253-0339** **E-ISSN: 2602-6813**